دكتور
عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني

التشبيه البليغ

هل يرقى إلى درجة المجاز..؟

عرض ونقد

مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية عابدين القاهرة
ت ٢٣٩١٧٤٧٠ فاكس ٢٣٩٠٣٧٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

ينقسم التشبيه عند البلاغيين باعتبار أركانه الأربعة : المشبه ـ المشبه به ـ الأداة ـ الوجه ـ من حيث الذكر والحذف إلى أقسام أربعة ، لكل قسم منها ضابط وسمة . فإذا ذكرت كل أركانه في صورة تشبيهية واحدة دعوا التشبيه فيها بأنه مرسل مفصل ، وذلك كما في قول الشاعر :

فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها

إذ في كل شطر من شطري هذا البيت قد حرص الشاعر على ذكر الأركان الأربعة للتشبيه ففي الشطر الأول وجه المخاطبة هو المشبه ، والنار هي المشبه به ، والكاف هي الأداة أما الوجه ـ أي وجه الشبه ـ فهو « في ضوئها » .

وفي الشطر الثاني قلب المتكلم هو المشبه ، والنار المشبه به ، والأداة الكاف . أما وجه الشبه فهو قوله « في حرها » أي أن وجه المخاطبة جميل مشرق ، وقلبه هائم متقد .

ومعنى الإرسال هنا هو الإطلاق مما يقوي الشبه بين الطرفين . أما التفصيل فلأن ذكر وجه الشبه كان نصًّا في بيان ما هو مشترك بين الطرفين : المشبه ؛ والمشبه به ؛ فوجه المخاطبة لا يشترك مع النار إلا في الإشراق ؛ وقلب المتكلم لا يشترك معها إلا في الحرارة . وفيما عدا هذين فلكل من المشبه والمشبه به خصائصه وسماته . هذا هو القسم الأول من أقسام التشبيه من حيث الاعتبار المذكور . ومثل هذا البيت في ذكر كل الأركان قول الشاعر :

والوجه مثل الصبح مبيض والشعر مثل الليل مسود

فالوجه والشعر مشبهان والصبح والليل مشبهان بهما ، ومثل هي أداة التشبيه .

أما الوجه في الأول فهو الابيضاض ؛ وفي الثاني الاسوداد ، والتشبيه في هذين المثالين أوضح وأجلى وأتم صور التشبيه من حيث الصناعة اللفظية وإن كان أقلها وأنزلها من حيث القيمة البيانية .

أما القسم الثاني : فيكون بحذف الأداة دون الوجه ، كأن تقول : خالد أسد في الشجاعة وحاتم بحر في الكرم ، وهذا النوع من التشبيهات يأتي نادراً في أشعارهم ؛ ويمكن أن نعد منه قول معاوية بن خليل النصري يفخر بقومه في النباهة . ويهجو حيًّا آخر ليس لهم شهرة وإن كان لهم وجود . قال :

فنحن ــ الثريا ــ وعيوقها ونحن السماكان والمرزم

وأنتم كواكب مجهولة ترى في السماء ولا تعلم[1]

فقد حذفت الأداة في البيت الثاني والأصل : أنتم مثل كواكب . أما الوجه فقد أشار إليه بقوله : ترى في السماء ولا تعلم .

وقد اصطلح البلاغيون على تسمية كل تشبيه حذفت أداته دون وجهه بأنه : تشبيه مؤكد . لأن الأداة إنما هي عازل بين الطرفين . فإذا أزيل ذلك العازل اشتدت الصلة بينهما حتى لكأنهما شيء واحد .

وقد عبر البلاغيون عن هذا المعنى بأنه : دعوى اتحاد بين الطرفين فالمشبه هو ـ بعينه ـ المشبه به . فهو بهذا الاعتبار أبلغ مما ذكرت فيه الأداة لخلو ذلك من دعوى الاتحاد بين الطرفين ومن المبالغة في إثبات الشبه بينهما . وهذا لا يكاد يختلف فيه أحد . والقسم الثالث : يكون بحذف وجه الشبه دون الأداة ؛ وهذا النوع كثير في الكلام وتأتى في المقدمة منه تشبيهات القرآن الحكيم . فإنك لا تكاد ترى فيها ما ذكر فيه الوجه إلا نادراً . ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ** ﴾ (يس:٣٩) أي في التقوس والشحوب والنحافة .

---

١١) نقد الشعر لقدامة بن جعفر (١٣٠) تعليق الدكتور عبد المنعم خفاجي ، العيوق والسماكان والمرزم نجوم مشهورة .

وقولـه تعـالى : ﴿ يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ ﴾ (القارعة:٤) أي في الكثرة والتموج والاضطراب .

وقولـه : ﴿ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ﴾ (القارعـــة:٥) أي في التفرق والرخاوة وغير ذلك كثير .

وقوله عليه السلام : « أصحابي كالنجوم »[١] يعني في الهداية .

وقوله عليه السلام : « الصدقة تطفئ الخطيئة كمـا يطفـئ المـاء النـار »[٢] أي في سرعة الزوال ، ومما جاء فيه شعراً وهو كثير . قول أبي الطيب المتنبي :

وكل شـــعر نظـــير قابلـــه منـــك وعقل الـــمجيـــز مثـــل المجاز[٣]

يخاطب أبو الطيب شاعراً آخر فيقول له إن الشعر نظير من يقبله منـك فـإن كان الشعر نازلا وقبـلـه منك مـن تـمـدحـه بـه وأجـازك عليه فعقل من أجازك ـ المجيز ـ مثل عقلك أنت ـ المجاز ـ والوجه هنا هو عـدم التفرقـه بـين الجيـد من الشعر والرديء منه . فها هو قد ذكر المشبه ـ عقـل المجيـز ـ والمشـبه بـه ـ عقل المجاز[٤] ـ والأداة ـ مثل ـ ولم يذكر الوجـه ، وقـد أطلـق البلاغيـون علـى كل تشبيه حذف وجهه فحسب بأنه تشبيه مرسل مجمل . وفسروا الإجمـال بأنـه عموم الاشتراك بين الطرفين لتذهب النفس فيه كل مذهب .. وهـو عنـدهم أبلـغ مما ينص فيه على الوجه لاشتمال هذا على دعوى عموم الاشـتراك . كمـا كـان محذوف الأداة أبلغ مما ذكرت فيه لاشتماله على دعـوى الاتحـاد بـين الطـرفين وهذا لا خلاف فيه بينهم .

وإنما الخلاف حول أي الحالتين المتوسطتين أبلغ .. ؟ أعني ما حـذفت منـه الأداة أم ما حذف منه الوجه[٥] .

---

(١) الدارمي . (٢) الترمذي .

(٣) شرح أبيات المعاني لأبي الطيب المتنبي ٢٣١ تحقيق مجاهد صواف ومحسن عياض.

(٤) عقل هذه محذوفة في النص واجبة التقدير .

(٥) وإنما سمى المحذوف الأداة ، والمحذوف الوجه حالتين متوسطتين لأن قبلـهما حالـة واحدة هي ما ذكر فيها كل الأركان . وبعدهما حالة واحدة هي مـا حـذفت فيهـا الأداة مع وجه الشبه .

فبعضهم يسوى في القوة بين الحالتين المتوسطتين ؛ فما حذف منه الوجه مثل ما حذفت منه الأداة في القوة . هذا رأي .

وقد رد بأن حذف الأداة يكسب التشبيه قوة لا يضاهيها ما حذف فيه الوجه دون الأداة ؛ لأن حذف الأداة مؤداه التماثل بين الطرفين ، فإذا لم تحذف بقي الاختلاف بين الطرفين ، وحذف الوجه وإن أفاد عموم الاشتراك بين المشبه والمشبه به من حيث الظاهر . فإن دعوى هذا العموم يقدح فيها بقاء أصل الاختلاف بين الطرفين المفاد من ذكر الأداة ، فعلى هذا فإن الحالتين المتوسطتين غير متساويتين في القوة . ومرتبة ما حذف فيه الوجه دون مرتبة ما حذفت أداته . فهو إذن أقوى[1] .

أما القسم الرابع من أقسام التشبيه بهذا الاعتبار : فهو ما حذفت فيه الأداة والوجه معاً . وهو كثير شائع في الكلام الفصيح ؛ ومنه في القرآن الحكيم قدر مستفيض ؛ مثل قوله تعالى : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾ (البقرة:١٨٧) وقوله تعالى : ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ (البقرة:٢٢٣) وقوله : ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ (الأحزاب:٦) وقوله : ﴿ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ ﴾ (الكهف:٤٥) وقوله : ﴿ فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ (يونس:٢٤) وقوله : ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ (الفرقان:٢٣).

ومنه قول الرسول الكريم ﷺ : «المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ؛ وهم يد على من سواهم»[2] وقوله عليه السلام : «الحمو الموت»[3] وقوله : «إخوانكم خولكم»[4] .

ومن الأقوال المأثورة : «السفر ميزان القوم» و«العيال أرضة المال» و«كلامك القتل ، وعتابك السيف»[5].

---

(١) شروح التلخيص مواهب الفتاح للمغربي ٤٧٤/٣ وما بعدها .

(٢) النسائي . (٣) البخاري . (٤) البخاري . (٥) الصناعتين .

ومن الشعر ورد منه الكثير ومن ذلك قول ابن المعتز :

وهم فراش السوء يوم ملمة يتهافتون تعاشيا وخبالا

وهم غرابيل الحديث إذا وعوا سرا تقطر منهم أو سالا

وقول نصيب في سليمان بن عبد الملك :

هو البدر والناس الكواكب حوله وهل يشبه البدر المنير الكواكب

وقول أبي الطيب المتنبي :

نصيبك في حياتك من حبيب نصيبك في منامك من خيال

كل صور التشبيه الماضية ـ مع اختلاف مصادرها من التشبيه الذي حذفت فيه الأداة والوجه معاً وهو ـ طبقاً للمصطلحات المتقدمة ـ تشبيه مؤكد مجمل . التأكيد مستفاد من حذف الأداة ؛ والإجمال مستفاد من حذف الوجه .

بيد أن الذي شاع في عرف البلاغيين أن يطلقوا عليه اسم التشبيه البليغ ؛ لأنه أعلى أقسامه في القيمة البيانية ؛ لاشتماله على دعوى الاتحاد بين الطرفين ؛ وعلى دعوى عموم الاشتراك بينهما . وبناء على هذه الأسس فإن مراتب التشبيه وتدرجه في القوة توضع على النسق الآتي :

١- ما ذكرت فيه كل الأركان ؛ ومرتبته دنيا المراتب .

٢- ما حذف فيه الوجه وحده . وهو أبلغ من الأول .

٣ - ما حذفت فيه الأداة وحدها ؛ وهو أمكن في باب البلاغة من سابقيه .

٤- ما حذفت فيه الأداة والوجه معاً . ومرتبته عليا المراتب على الإطلاق ولا يليه شيء سوى الاستعارة المعتمدة عليه ؛ لأن الاستعارة تبدأ حيث ينتهي التشبيه .

ولقوة هذا التشبيه ـ المسمى التشبيه البليغ ـ اختلفت وجهات النظر بين البلاغيين والنقاد حوله ؛ اختلافا عميق الجذور ؛ فمن قائل إنه ضرب من التشبيه ؛ ومن قائل إنه يمكن إبقاؤه في باب التشبيه ؛ ويمكن عده من صور المجاز . وكل ذي رأى يحتج لرأيه ؛ وكل ذي مذهب ينتصر لمذهبه .

ومنذ نشأة الخلاف حول هذا الفرع ؛ وتعرض المحدثين لتقليب وجوه القول فيه فإنه لم ينته إلى رأي قاطع . ووجه القصور ـ فيما أرى ـ أن باحثاً واحداً لم يتتبع كل المصادر التي روت لنا ذلك الخلاف ليجمع شتات القول فيه ويمحصه على ضوء من الأسس التى استقرت لديهم في حدى الحقيقة والمجاز ؛ وفي حدى التشبيه والاستعارة ليرجح مارجحه الدليل ؛ ويرد ماردده . صحيح أن بعض المحدثين قطعوا بأن التشبيه البليغ إنما هو تشبيه فحسب ، وليس باستعاره للفروق الواضحة بينهما . ومع تسليمنا ـ لهم بهذه النتيجة فإن المقدمات التي وضعوها بغية الوصول إليها لم تكن كافية . فجاءت النتيجة ـ مع صحتها ـ مقتضبة اقتضاباً . وتقف في وجهها كثير من الاعتراضات ممن لم يسلم بها ... ونتيجة لذلك القصور في التتبع فإن رأياً ذكره بعض المتأخرين من أهل هذا الفن ـ البلاغة ـ وتابعه فيه بعض المحدثين . إنما هو رأي دعي لا أب له فنسب ـ خطأ ـ إلى غير أبيه . وسنعرض لبيان هذه الإشارات في مظانها من هذه الدراسة مشفوعاً بالدليل .

وفي هذه الدراسة المتواضعة ابتدأنا بتتبع نشوء فكرة هذا الخلاف وسرنا معها في مراحل تطورها حتى وضع شروح التلخيص التي تعتبر الدستور الدائم لتأصيل القواعد البلاغية وضوابط فنونها أصولا وفروعا وفروع الفروع ؟

وقد هالنا حجم الخلاف حول هذا الفرع ، وكثرة ما أثير حوله من جدل ـ كما سنرى ـ ولكننا لم نتهيب المشكلة ، لكثرة تعاريجها ودروبها . واستمددنا العون من الله في حصر شعابها والتغلب على صعوبة السير فيها ، ولم نترك رأياً إلا وعرضناه ، ولا حجة أو شبهة إلا ومحصناها . ثم أثبتنا في النهاية رأياً ظننا أنه الصواب أو هو قريب من الصواب ، ولكي يتبين القارئ إلى أي مدى تشعب الرأي حول هذا الفرع ـ المحظوظ ـ أضع أمامه ملخصاً لجملة الآراء المبثوثة في أمهات المصادر التي تحتل المركز الأول في البحث البلاغي بلا نزاع ، وهو كالآتي :

أولاً : في بحوث الإمام عبد القاهر الجرجاني :

تطور البحث لدى الإمام عبد القاهر تطوراً فريداً وكانت خلاصة ما رآه على الوجه الآتي :

١- بقي اسم التشبيه على نوع من التشبيه البليغ وأقام عشرات الأدلة على بعده عن الاستعارة ، فهو تشبيه بليغ وكفى .

٢- جوّز أن يطلق اسم الاستعارة على نوع منه ـ على قلة ـ مع جواز إطلاق اسم التشبيه عليه من باب أولى .

٣- ونوع آخر منه ـ أي التشبيه البليغ ـ قال إنه يقرب من الاستعارة فيطلق اسمها عليه بلا حرج .

٤- ونوع رابع رأى أنه أقرب إلى الاستعارة منه إلى التشبيه فهي به أولى .

٥- ونوع خامس نفى أن يكون تشبيهاً لضعف حمله على التشبيه كما نفى أن يكون استعارة سواء بسواء .

٦- ونوع سادس حمله على المجاز الحكمى «العقلى» وأبى أن يكون استعارة أو تشبيها أو ذا مضاف محذوف يخرجه من المجاز الحكمي إلى الحقيقة الحكمية .

فهذه ستة آراء خمسة منها ضمنها كتابه الأسرار ، والسادس أورده في كتابه الدلائل ، وكلها تدور حول ما يسمى بـ«التشبيه البليغ» وسوف نعرض لبيان هذا كله بالتفصيل والدليل .

ثانياً : في بحوث البلاغيين :

وإذا تجاوزنا كتابات الإمام عبد القاهر إلى غيره من البلاغيين نجد حصيلة الرأى كالآتي :

١- فريق حمل التشبيه البليغ على المجاز الاستعاري مع التوسع في حد الاستعارة بحيث تشمل كل صور التشبيه البليغ ، ويعزى هذا الرأي إلى أبي هلال العسكري وابن سنان الخفاجي وأبي القاسم الآمدي والغانمي،

وسوف نرى خلال هذه الدراسة نقداً جديداً يرد الحق في نصابه ، ويبين في وضوح إن كان هؤلاء قد صرحوا بهذا الرأي أم نسب إليهم خطأ .

٢- رأي يقول إن التشبيه البليغ مثل : « زيد أسد » إنما هو استعارة مع عدم التوسع في حد الاستعارة . فهي شاملة لصور التشبيه البليغ دون إضافة تعديل في حدها ـ كما يقال في الرأي السابق ـ ويكاد ينفرد بهذا الرأي سعد الدين التفتازاني في مطوله ومختصره .

٣- فريق يرى جواز حمل التشبيه البليغ على الاستعارة وجواز إبقائه في باب التشبيه الاصطلاحي ، جوازاً مستوى الطرفين ، وقد تبنى هذا الرأي المغربي في شرحه على التلخيص .

٤- وآخرون يقولون بجواز كلتا التسميتين : تشبيها بليغاً أو استعارة مع تقديم الاستعارة على التشبيه ، ومن أبرز المتحمسين لهذا الرأي بهاء الدين بن السبكي في شرحه على التلخيص أيضاً .

ويعتبر ما كتبه الإمام عبد القاهر هو الأصل لكتابات اللاحقين .

والأساس الذي اعتمدت عليه تلك الآراء عند جمهرة الباحثين منهم .

كما أن فريقاً منهم قد شايعوا الإمام عبد القاهر في بعض آرائه وإن لم يتوسعوا توسعه في النقد والتوجيه .

وكان لهذا الخلاف ـ كما تقدم بداية ، ثم تطورت حتى وصل الأمر إلى ما وصل إليه من تعدد الآراء على النحو المتقدم . فمتى إذن بدأ ذلك الخلاف .. وعلى يد من تطور ، وكيف سار التطور في مراحله المختلفة وما سببه إن كان له سبب ؟ ذلك ما نحاول بيانه في هذه الدراسة بعون الله .

القاضي الجرجاني يضع النواة :

يعتبر القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني المتوفى سنة ٣٩٢هـ أول من وضع نواة هذا الخلاف ، ولفت الأذهان نحوه . فقد تعرض لنقد الاستعارات السيئة ، وبعد ذكره طائفة منها قال :

« وربما جاء من هذا الباب ما يظنه الناس استعارة ، وهو تشبيه أو مثل ، فقد رأيت بعض أهل الأدب ذكر أنواعاً من الاستعارة عدّ فيها قول أبي نواس :

والحب ظهر أنت راكبه فإذا صرفت عنانه انصرفا

ولست أرى هذا ومثله استعارة ، وإنما معنى البيت أن الحب مثل ظهر ، أو الحب كظهر ، تديره كيف شئت إذا ملكت عنانه ، فهو إما ضرب مثل ، أو تشبيه شيء بشيء » .

« وإنما الاستعارة ما اكتفى فيها بالاسم المستعار عن الأصل ، ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها ، وملاكها تقريب الشبه ومناسبة المستعار له للمستعار منه ، وامتزاج اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد بينهما منافرة ، ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر »[1].

القاضي الجرجاني يقرر في هذا النص عدة حقائق :

أولاً : رد خطأ من عد قول أبي نواس المذكور استعارة ، والتنبيه على أنه تشبيه وليس استعارة .

ثانياً : التفرقة بين التشبيه وهو حقيقة لغوية ، وبين الاستعارة وهي مجاز لغوي .

ثالثاً : الاستعارة لا يجمع فيها بين طرفي التشبيه ، بل لابد من إحلال المشبه به محل المشبه ـ بعد حذفه ـ ويستغنى بالمشبه به ـ المستعار منه عن الأصل ـ المستعار له .

رابعاً : وإذا كان نقل العبارة شرطاً في كل استعارة من هذا النوع ـ أعني التصريحية ـ فلابد من مناسبة جامعة بين ما استعير له وما استعير منه حتى لا تبدو بين اللفظ بعد نقله والمعنى ـ المجازي ـ الذي أريد منه منافرة أو إعراض أحدهما : المعنى واللفظ ـ عن الآخر .

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ١٤ ط الحلبي .

بهذا البيان كاد القاضى الجرجاني أن يحدد معنى الاستعارة تحديداً دقيقاً لولا أنه ترك الإشارة إلى القرينة المانعة من إرادة المعنى الأصل للفظ المستعمل في المجاز ، وكلامه هذا وإن خلا من ذكر القرينة فهو كاف في إخراج قول أبي نواس السابق من دائرة المجاز ، فليس هو ـ إذن ـ استعارة . بل هو تشبيه لعدم النقل الذي هو شرط الاستعارة . وذكر الطرفين مانع من تصور ذلك النقل .

نقول : إن كلام القاضي هذا لهو بمثابة وضع النواة ، ولفت الأذهان لفتا قويًّا لهذا الفرع من البحث . إذ لا نرى لغير القاضي في ذلك توجيهاً ممن عاصره أو سبقه . صحيح أن الجاحظ أشار إلى بعض الفنون البلاغية كالاستعارة والمجاز والمذهب الكلامي . لكنه لم يلتفت إلى هذه التفرقة الدقيقة التي تعرض لها القاضي الجرجاني[1] وصحيح أن ابن المعتز قد تعرض لبعض تلك الفنون في كتابه «البديع» الذي يعتبر أول بحث منهجي في تحديد الفنون البلاغية ، ولكنه لم يشر إلى هذا الملحظ الذي أشار إليه القاضي الجرجاني . بل إنه ذكر كل فن في موضعه الخاص به ولم يذكر ما هو تشبيه خالص في باب المجاز بل إنه ذكر بعض أمثلة ما سمى ـ فيما بعد ـ بالتشبيه البليغ في باب التشبيه نفسه ، ولم يخلط بينه وبين الاستعارة .

ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

تراهن خلف القوم زوراً عيونها جلوس الشيوخ في مسوح الأرانب

وقول الراعي :

من مهمه قلقلت به هاماتها قلق الفئوس إذا أردن نصولا[2]

وقدامة بن جعفر وهو ممن سبق القاضى الجرجاني لم نجده تعرض لهذه اللفتة التي أشار إليها القاضي . لا في كتابه «نقد الشعر» ولا في غيره . بل هو

---

(١) البيان والتبيين ـ ١٥٢/١ وما بعدها ، والحيوان ٦٢٩/٧ على أن الجاحظ لم يكن يعني بذكر الضوابط الفنية بقدر ما عني بسوق الصور والتعليق عليها.

(٢) البديع ـ ص٦٩، دار الحكمة ـ دمشق ـ تحقيق المستشرق اغناطيوس كواتشقوفسكى .

ملتزم لذكر الاستعارة في بابها . والتشبيه بما فيه «البليغ» في بابه . أنه لم يخلط بينهما قط . ولا تنبه لما تنبه له القاضي من بعده . ففي نقد الشعر نجده يذكر نماذج متعددة من التشبيه في باب «نعت التشبيه» سوى في الذكر بين ما هو مذكور الأداة ، وما هو محذوف الأداة والوجه[1] .

وفى نقد النثر ذكر في «باب فيه التشبيه»[2] نماذج من التشبيه الخالص ومنها ما هو من قبيل التشبيه البليغ مثل قول الشاعر :

أيا شبه ليلى لا تراعى فإننى لك اليوم من بين الوحوش صديق

فعيناك عيناها ، وجيدك جيدها خلا أن عظم الساق منك دقيق

وواضح أن قوله : عيناك عيناها ، وجيدك جيدها ، تشبيه بليغ ثم ذكر فيه قول الشاعر :

هو البحر من أي النواحي أتيته فلجته المعروف والجود ساحله

هؤلاء السابقون عندهم التشبيه تشبيه ، والاستعارة استعارة . فهم لم يخلطوا بين نماذجها . ولم يتعرضوا للحديث عن الفروق بين الاستعارة وبين التشبيه المحذوف الوجه والأداة على النحو الذي وقفنا عليه في وساطة الجرجاني . وهذا يجعلنا نقرر في شيء من الاطمئنان أن أول من فتح الباب حول هذا الفرع إنما هو القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني في أواخر القرن الرابع الهجري . وكانت عبارته هي بمثابة إشارة البدء أو الرائد لكل اللاحقين من بعده . وقد تلقف الإمام عبد القاهر الجرجاني هذه الفكرة عن القاضي واستثمرها أيما استثمار .

فقلب فيها وجوه القول حتى أصبحت تلك النواة التي وضعها القاضي الجرجاني دوحة وارفة الظلال في فكر الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي يعتبر

---

(١) نقد الشعر ـ من ص ١٢٤-١٣٠ .

(٢) نقد النثر ـ ص ٥٨-٥٩ ـ المكتبة العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

ـ بحق ـ أبرز من تكلم في هذا المجال وفتح الباب لمن جاء بعده على مصراعيه فكثر فيه الداخلون . وكان ذلك على ما سيأتي :

الإمام عبد القاهر يشعب البحث :

كان الرأي قبل عبد القاهر ، وفي وساطة القاضي الجرجاني ــ بالذات ـ يتخذ سمة واحدة . هي أن التشبيه البليغ ليس مجازاً . وإنما هو متأصل في باب التشبيه الاصطلاحي ولا يقدح في وحدة الرأي هذه أن القاضي الجرجاني قد نبه على خطأ مؤداه عد التشبيه البليغ استعارة ، لأن الذي يرجحه النظر أن الخطأ الذي رده القاضي الجرجاني لم يكن خطأ متعلقاً بتقعيد القواعد ووضع المصطلحات الفنية لمسائل البلاغة وإنما هو خطأ الخلط بين النوعين فحسب ، فما يشير إليه القاضي لا يفيد أكثر من أن بعض الأدباء وضع بيت أبي نواس السابق ، وهو من التشبيه ، في باب الاستعارة . وأمر الخلط على هذا النحو هين. أما أن يكون هناك من ادعى أن التشبيه البليغ استعارة فهذا ما لم نقف عليه قبل عصر القاضي الجرجاني ، على أن عبارة القاضي نفسها تفيد هذا المعنى الذي نحاول ترجيحه فعبارته تقول : فقد رأيت بعض أهل الأدب ذكر أنواعا من الاستعارة عد فيها قول أبي نواس» فالمسألة ـ إذن مسألة خلط لا تقعد قواعد كما يفهم من كلام القاضي نفسه . وإنما يرجع الفضل في تعميق البحث على نحو ما تقدم إلى الإمام عبد القاهر الجرجاني فإن كثرة ما كتب حوله كان مادة خصبة للمتأخرين مؤيدين ومخالفين . وها نحن أولاء نستعرض جهود الإمام عبد القاهر في هذا الميدان متصرفين في نصوصه تارة وناقلين إياها حرفيا تارة أخرى حسبما يقتضيه المقام وسوف ننبه على ما نتصرف فيه ، وما ننقله بنصه .

مدخل لإبداء الرأي :

فى هذا المدخل ـ الوجيز ـ يفرق الإمام بين حالتين للاسم إذا قصد إجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما . وتلك الحالتان هما :

إحداهما : أن يسقط ذكر المشبه به من البيت حتى لا يعلم من ظاهر الحال أنه مراد . مثل أن يقال : عنت لنا ظبية ـ والمراد امرأة شبيهة بالظبية : ووردنا بحراً ـ والمراد شخص الممدوح ووصفه بالكرم ومنه قول الشاعر :

ترنح الشرب واغتالت حلومهم شمس ترجل فيهم ثم ترتحل

فالمراد من « شمس » هنا . قينة شبيهة بالشمس ، وقد دلل الشاعر على مراده بالشرب ـ بفتح الشين . شاربو الخمور ـ واغتيال الحلوم ـ أي العقول ـ والارتحال . دلل بهذه الصفات التي لا تكون إلا للآدميين بأنه أراد من « شمس » امرأة قينة .

وفي هذه الحالة دقة وغموض حتى ليشتبه المراد على أهل المعرفة . فقد فهم بعض الصحابة من قوله تعالى : ﴿ **حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ** ﴾ (البقرة:١٨٧) أن المراد خيطان حقيقيان أبيض وأسود ، ولم تنكشف هذه الشبهة إلا بمراجعة الرسول ـ نفسه ـ ﷺ .

والحالة الثانية : أن يذكر كل واحد من المشبه به ، مثل أن يقال : زيد أسد ، وهند بدر ، وهذا الرجل سيف صارم على الأعداء[١] .

حكم كل من الحالتين عند الإمام عبد القاهر :

وبعد هذا المدخل يعود الإمام عبد القاهر ، فيقرر لكل حالة منهما حكمها المناسب بلاغة ، ويبدأ بتقرير الحكم على الحالة الثانية فيقول بالحرف : « اعلم أن الوجه الذى يقتضيه القياس » وعليه يدل كلام القاضي ـ يعني علي ابن عبد العزيز الجرجاني ، أن لا تطلق الاستعارة على نحو قولنا « زيد أسد » وهند بدر ولكن نقول هو تشبيه فإذا قال (قائل)[٢] هو أسد . لم تقل استعار له اسم الأسد ، ولكن نقول : شبهه بالأسد .

---

(١) انتهى ملخصا : أسرار البلاغة ـ ص ٢٧٨، ٢٧٩ تعليق رشيد رضا .

(٢) ما وضع بين العلامتين زيادة من عندنا يقتضيها السياق .

ثم قال في تقرير الحكم على الحالة الأولى :

« ونقول في الأول ـ يعني . عنت لنا ظبية ـ أنه استعارة لا تتوقف فيه ولا تتحاش البتة »[1] .

واضح أن الأمام اعتمد في حكمه على الحالتين المذكورتين ، اعتمد على أساسين كما ذكره هو .

أحدهما : كلام القاضي الجرجاني في الوساطة . واعتماده عليه غير محتاج إلى بيان .

الثانى : القياس البلاغي . وقد بين الإمام وجه هذا القياس بإجابته على سؤال أورده مؤداه . فما الفرق بين الحالتين ؟ وقد جرى الاسم في كل واحد منهما على المشبه .. ؟

ويجيب الإمام فيقول :

« إن الفرق بين ، وهو أنك عزلت في القسم الأول ـ عنت لنا ظبية ـ الاسم الأصلى عنه وأطرحته ، وجعلته كأنه ليس باسم له . وجلعت الثاني هو الواقع عليه والمتناول له . فصار قصدك التشبيه أمراً مطويًّا في نفسك ، مكنونا في ضميرك . وصار في ظاهر الحال وصورة الكلام وقضيته كأنه الشيء الذي وضع له في اللغة » .

« وليس كذلك القسم الثاني ، لأنك قد صرحت فيه بالمشبه . وذكرك له صريحاً يأبى أن تتوهم كونه من جنس المشبه به . وإذا سمع السامع قولك : زيد أسد ، وهذا رجل سيف صارم . استحال أن يظن ـ وقد صرحت له باسم زيد – أنك قصدت أسداً وسيفاً »[2].

وخلاصة هذا . فإن التشبيه في نحو « زيد أسد » لائح بَيِّن يقتضيه الكلام ، ويجب من حيث موضوعه . ومحال أن لا يحمل مثله على التشبيه ، لأن الرجل لا يكون رجلا وسيفاً . أو رجلا وأسداً في آن واحد ، أما في نحو « عنت لنا ظبية » فلا يمتنع الحمل على الظاهر على الصحة ، إذ ليس بممنوع أن يقال .

---

(١) أسرار البلاغة ـ ٢٧٩ .

(٢) المصدر السابق ـ ٢٨١ .

عنت لنا ظبية . ويراد من هذا القول الحيوان المعروف . فوجب أن يفصل بين القسمين ، فيسمى الأول ـ عنت لنا ظبية ـ استعارة على الإطلاق . ويقال في الثانى ـ زيد أسد ـ أنه تشبيه[1] ولا ينسى الإمام عبد القاهر أن يقوي الرأي بالفرق بين الحالين بمدلول اللغة والعرف فيقول بالحرف :

« هذا وإذا تأملنا حقيقة الاستعارة في اللغة والعادة كان في ذلك أيضاً بيان لصحة هذا الطريقة ووجوب الفرق بين القسمين . وذاك أن من شروط المستعار أن يحصل للمستعير منافعه كما يحصل للمالك . فإن كان ثوباً لبسه ، وإن كان أداة استعملها في الشيء تصلح له ، حتى أن الرائي إذا رآه معه لم تنفصل حاله عنده عن حال ما هو ملك يد ليس بعارية »[2] .

ويعود فيجري هذه القاعدة على موضوع البحث فيقول :

« وإذا كان الأمر كذلك ثم وجدنا الاسم في قولك « عنت لنا ظبية » يعقل من إطلاقه أنك قصدت الجنس المعلوم ـ الحيوان ـ ولا يعلم أنك قصدت امرأة فقد وقع من المرأة في هذا الكلام موقعه في ذلك الحيوان على الصحة فكأن ذلك بمنزلة المستعير ينتفع بالمستعار انتفاع مالكه .. حتى يعتقد من ينظر إلى الظاهر أنه له . ولما وجدنا الاسم في قولك . زيد أسد لا يقع من زيد ذلك الموقع من حيث إن ذكره باسمه يمنع من أن يصير الاسم مطلقاً عليه . على حد تناوله ما يوضع له »[3] .

وإلى هنا يبدو الإمام عبد القاهر منتصراً للتشبيه البليغ من أن يذوب في صور الاستعارة ، مدافعاً عن الرأي الذي أبداه القاضي الجرجاني ، مفصلا تفصيلا رائعاً ودقيقاً للفرق بين ما هو تشبيه ، وما هو استعارة ، ولم نر بلاغيًّا واحداً مثله ـ حتى الآن ـ نهج منهجه في عمق الفهم ، وحدة الذكاء حين تصدى لبيان الفروق في هذا الفرع الدقيق . وكل من جاء بعده ـ بل الذين سبقوه ـ لم يفعلوا شيئاً ذا مغزى جديد في المسألة سوى أن يجتروا ما انتهى إليه هو ،

---

(١) انتهى ملخصا ـ أسرار ص ٢٨٠ .

(٢،٣) الأسرار ـ ٢٨٢ .

وسوف نرى بعض المتأخرين ـ مثل السعد ـ يبني رأيه في المسألة ، وإن خالف فيه الإمام عبد القاهر ـ على ما رآه عبد القاهر نفسه .

وليت الإمام عبد القاهر وقف عند هذا الرأي الذي ما ترك شاردة ولا واردة إلا ودعمه بها . ليته فعل ذلك . لكنه ما نكاد نتجاوز هذا الرأي الذي أبداه وهو أظهر آرائه في المسألة ، حتى نراه قد تجاوزه إلى شعب من الرأي ولكل منها عنده دليله وسنده .

رأى ثان للإمام عبد القاهر :

الرأي الذي نحن بصدد الحديث عنه الآن ، كان يلوح في خاطر الإمام وهو يقرر رأيه الأول ، وقد بدا لنا هذا من عبارة له ذكرناها فيما مضى ، وهى قوله :

« فوجب أن يفصل بين القسمين ، فيقال في الأول إنه استعارة على الإطلاق ، ويقال في الثانى إنه تشبيه » .

فهو جازم على أن القسم الأول ـ عنت لنا ظبية وما شاكله في حذف المشبه ـ استعارة قولا واحدا . أما الثاني ـ زيد أسد وما شاكله في ذكر المشبه ـ فلم يحظ بذلك الجزم على أنه تشبيه . بل يقال . وتأمل معنى يقال هنا ـ أنه تشبيه ، فكلمة « يقال » لا تأتى ـ بحسب مدلولها ـ في مواضع الجزم . بل تأتي ـ غالباً ـ لما هو دونه . وكأننا بالإمام ، وهو المبرز في فهم الأساليب وطرق صوغها ومراميها ، قد اختار هذه الكلمة ليفسح لنفسه حرية الرأى فيما سيأتي من حديث ، ولو جزم بأنه تشبيه قولا واحداً لما سلم من لوم ولكان متناقضاً ونفسه يبدد بيد ما بنى بأخرى .. ؟

فما هو ذلك الرأي الثاني .. ؟

لم يهجم الإمام عبد القاهر على هذا التحول هجوماً ، ولم ينتقل إليه انتقالاً فجائيًا . بل مهد له تمهيد الخبير الماهر اللطيف . ويمهد لذلك التمهيد بتمهيد يقول فيه بالحرف :

« وها هنا فصل آخر من طريق موضوع الكلام يبين وجوب الفرق بين القسمين وهو أن الحالة التي يختلف في الاسم إذا وقع فيها أيسمى استعارة أم

لا يسمى هي الحالة التي يكون الاسم فيها خبر مبتدأ أو متنزلا منزلته ـ أعني أن يكون خبر كان ، ومفعولا ثانياً لباب علمت ، لأن هذه الأبواب كلها أصلها مبتدأ وخبر ، ويكون حالا ، لأن الحال عندهم زيادة في الخبر فحكمها حكم الخبر فيما قصدته هنا خصوصاً والاسم إذا وقع في هذه المواضع ، فأنت واضع كلامك لإثبات معناه ـ يعني الخبر الصريح وما في حكمه ـ وإن أدخلت النفي على كلامك تعلق النفي بمعناه»[1] .

ويتوصل الإمام بهذا التمهيد إلى أنك إذا قلت : «زيد أسد» فقد أخبرت عن زيد بأسد . والاسم إذا كان خبراً عن الشيء كان خبراً عنه إما لإثبات وصف هو مشتق منه لذلك الشيء كالانطلاق في قولك زيد منطلق أو إثبات جنسية هو موضوع لها ، فإذا امتنع في قولك زيد أسد إثبات شبه الجنسية لزيد على الحقيقة كان لإثبات شبه من الجنس له . وإذا كان كذلك كان خليقاً بأن يسمى تشبيها .

وإذا لم يكن الاسم خبراً ، بأن كان مبتدأ بنفسه أو فاعلا أو مضافاً إليه أو مفعولا فالكلام موضوع لإثبات معنى آخر غير ما هو معنى الاسم . فالفاعل مثل جاءني أسد ، والمفعول مثل رأيت أسداً ، والمبتدأ مثل الأسد مقبل . فالكلام في الأول موضوع لإثبات المجيء واقعاً من الأسد ، وفي الثاني لإثبات وقوع الرؤية منك على الأسد ، والثالث لإثبات الإقبال للأسد . وليس في شيء من هذه الأمثلة إثبات لمعنى الأسد حتى تكون هناك مشابهة ـ صريحة ـ إذ لم يذكر في الكلام ما يصبح أن يثبت معنى الأسد له . وإنما يثبت الشبه بالرجوع إلى الحال والبحث عن خبىء في نفس المتكلم .

وإذا افترقا هذا الافتراق وجب أن يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة كما يفرق بين الخبر والصفة في العبارة لاختلاف الحكم فيهما بأن الخبر إثبات للمعنى في الوقت ـ يعني حادثاً ـ والصفة تبيين وتوضيح بأمر ثابت مستقر معروف .

---

(١) الأسرار ـ ص ٢٨٣ .

فكل من الخبر في قولنا «زيد ظريف» والصفة من جاءني «زيد الظريف» مشتركان في التباس زيد بالظرف واكتسائه له . ومع هذا الاشتراك فهما مفترقان فالخبر خبر والصفة صفة[1] .

ويتخذ الإمام من هذا التحليل مسرباً نحو المراد فيقول :

«كذلك ينبغي أن لا يدعونا اتفاق قولنا : جاءني أسد ، وهززت سيفاً صارماً ، وقولنا زيد أسد ، وسيف صارم في ـ مطلق التشبيه ـ إلى التسوية بينهما وترك الفرق من طريق العبارة . بل وجب أن نفرق فنسمى ذاك استعارة وهذا تشبيهاً» .

الرأي الثاني ومنزعه :

وهنا يزيح الإمام الستار عما في نفسه ، ويفرع على ما تقدم فيقول :

«فإن أبيت إلا أن تطلق الاستعارة على هذا القسم الثاني ــ يعني زيد أسد وما شاكله ـ فينبغي أن تعلم أن إطلاقها ـ يعني الاستعارة ـ لا يجوز في كل موضع يحسن دخول حرف التشبيه عليه بسهولة . وذلك نحو قولك هو الأسد ، وهو شمس النهار ، وهو البدر حسنا وبهجة . وهكذا كل موضع ذكر فيه المشبه به بلفظ التعريف» .

«فإن قلت هو بحر ، وهو ليث . ووجدته بحراً . وأردت أن تقول إنه استعارة كنت أعذر ، أشبه بأن تكون على جانب من القياس ، ومتشبثاً بطرف من الصواب وذلك لأن الاسم قد خرج بالتنكير عن أن يحسن إدخال حرف التشبيه عليه فلو قلت هو كأسد ، وهو كبحر كان كلاما نازلا غير مقبول كما يكون قولك ، هو كالأسد ، إلا أنه وإن كان لا تحسن فيه الكاف ، فإنه يحسن فيه «كأن» كقولك . كأنه أسد ، أو ما يجري مجرى «كأن» في نحو . تحسبه أسدا . وتخاله سيفاً»[2] .

---

(١) انتهى ملخصا : الأسرار ـ ص ٢٨٣-٢٨٥ .

(٢) الأسرار ص ٢٨٥.

الإمام هنا يسلم للمعارض بأن بعض صور التشبيه البليغ يمكن ـ خلافاً لما تقدم ـ أن يطلق عليه اسم الاستعارة . وهذا الإمكان مشروط فيه أن يكون المشبه به نكرة ـ كما ذكر هو الأمثلة ـ لأن النكرة لا يحسن إدخال حرف التشبيه عليها . فزيد أسد إذا قيل فيه . زيد كأسد . كان كلاما نازلا مردوداً .

وإنما اقتصر الرأى ـ عنده ـ في هذا الموضع على الجواز الجذر ، كما يفهم من عرضه ، ولم يكن استعارة قولا واحدا ، لأن حرف التشبيه المستقبح دخوله في هذه الصورة إنما هو «الكاف» وحدها . أما «كأن» و«حسب» و«خال» فلا قبح في دخولها عليها . فبالنظر إلى قبح دخول الكاف جوز إطلاق اسم الاستعارة عليه ، وبالنظر إلى حسن دخول «كأن» وما عطف عليها عليه صلح الكلام لإبقاء اسم التشبيه الاصطلاحي عليه . هذا هو مؤدى كلام الإمام .

على أن جانب التشبيه هنا أرجح ـ عند الإمام ـ من جانب الحمل على الاستعارة ويؤيد هذا الفهم كل كلمة قالها وهو بصدد ارتآء ما ارتآه . ومنزع الرأي هنا ، هو النظر إلى حرف التشبيه من حيث استحسان دخوله أو استقباح ذلك الدخول .

رأي ثالث للإمام في المسألة :

لم يكد الإمام يفرغ من تقرير الرأي الثاني القاضي بجواز الحمل على التشبيه ، وعلى الاستعارة ، متى توافرت شروط كل منهما ، حتى وقف بنا على أبواب رأي ثالث جديد ، له ـ عنده ـ سبب ومقتضى أما الرأي فهو كون الكلام أقرب إلى الحمل على الاستعارة منه على الحمل على التشبيه ، عكس الثاني ، ففيه الحمل على التشبيه أقرب .

وأما السبب والمقتضى فهو غموض مكان الكاف وكأن . وإن شئت فقل غموض مكان حرف التشبيه مطلقا في الكلام . كان المدار في الرأي الثاني على الحسن والقبح أما هنا فالمدار على خفاء مكان حرف التشبيه رأسا ، ولهذا كان جانب الاستعارة ـ عنده ـ أقوى من جانب التشبيه .

والإمام ـ كعادته ـ لا يرسل القول على عواهنه ، وإنما لكل حالة عنده ضابط محدد وإن خولف فيه .

وضابط خفاء مكان حرف التشبيه ـ عند الإمام له صور ، منها أن يكون الاسم الذي فيه التشبيه ـ يعني المشبه به ـ موصوفا بصفة لا تكون في جنسه أو أمر خاص غريب لم يعرف الجنس المشبه به .

وقد مثل لهذا الضابط بثلاثة أمثلة مصنوعة ، ومثال واحد مأثور أما الأمثلة المصنوعة فهي أن يقال :

هو بحر من البلاغة ، وهو بدر يسكن الأرض ، وهو شمس لا تغيب ، أما المأثور فهو قول البحتري :

شمس تألق والفراق غروبها عنا ، وبدر والصدود كسوفه

يأبى الإمام عبد القاهر أن تكون هذه الصور من التشبيه الخالص ، ويرجح أن يطلق عليها استعارة . ونصه في ذلك بالحرف :

« فهو أقرب إلى أن تسميه استعارة ، لأنه قد غمض تقدير حرف التشبيه فيه ، إذا لا تصل إلى الكاف حتى تبطل بنية الكلام ، وتبدل صورته فتقول : هو كالشمس المتألقة إلا أن فراقها هو الغروب ، وكالبدر إلا أن صدوده هو الكسوف »[1] .

إن الذي حمل الإمام في هذا الموضع على القول بتغليب جانب الاستعارة هو احترام الإمام لظواهر النصوص من حيث خفاء مكان حرف التشبيه . هذه واحدة .

والثانية : أن المشبه به موصوف بصفات لم تعرف له في جنسه . وأنه لا يمكن ظهور الأداة ـ الكاف ـ إلا بالاعتداء على ظاهر النص ، وإبطال بنية الكلام وهذا غير مستساغ عند الإمام .

وللسبب نفسه جوز في الصور الأولى « زيد أسد ، وهند بدر » إطلاق اسم الاستعارة عليها ، إذا لا معنى مقبول لو أظهرت الأداة في مثلهما فقلت : زيد

---

(١) الأسرار ـ ص ٢٨٦ .

كأسد ، وهند كبدر ، لأن النكرة ـ على هذا الوضع ـ لا يحسن دخول أداة التشبيه .. !

والأقربية التي أشار إليها الإمام في قوله : « فهو أقرب إلى أن نسميه استعارة » منظور فيها إلى نحو . « زيد أسد ، وهند بدر .. » لأنه قد صرح فيما سيأتى باستحالة التشبيه على بعض الصور ، وباختلال أمره في صور أخرى . وهذا ما سنبينه الآن .

الرأي الرابع للإمام عبد القاهر :

ويخطو بنا الإمام خطوة رابعة في توجيه المسألة . في هذه الخطوة يقرر أن بعض الصور التي تجيء ـ من حيث الظاهر ـ على طريقة التشبيه يكون تقدير التشبيه معها مختلا ، فلا يناسبها إلا الحمل على الاستعارة لاستحالة تقدير التشبيه فيه؟!

وضابط هذا النوع ـ عنده ـ أن يكون في الكلام صفات أو صلات تمنع من اعتماد التشبيه ، ومن هذا قول المتنبي في مدح شجاع بن محمد :

أسد دم الأسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد

لا يجوز عند الإمام أن تقول في هذا الموضع هو كالأسد ، وهو كالموت لما يكون في ذلك من التناقض .

ووجه التناقض أنك حين شبهته بالأسد فقد شبهته بجنس السبع المعروف وهذا يؤدي إلى أن الأسد أقوى منه ، وحين تجعل دم الهزبر الذي هو أقوى جنس الأسود خضابا ليد الممدوح فقد عدت وجعلته هو أقوى من الأسود! وهذا محال؟!

وكذلك إذا شبهته بالموت فقد جعلت الموت أقوى منه ، وحين تجعل فرائص الموت ترعد منه فقد عدت وجعلته هو ـ كذلك ـ أقوى من الموت وهذا محال[1] .

---

(١) أسرار البلاغة ص ٢٨٥ .

ولهذا فان الإمام يرى أن تسمى هذا وما أشبهه استعارة لا تشبيها . وهنا يرد على الإمام اعتراض ، لأن في نفي اعتماد التشبيه عن صورة نفياً ضمنيًّا لاعتماد الاستعارة ، فالاستعارة دائماً تعتمد التشبيه ـ كما يقول الإمام نفسه ـ فكيف يقال ـ إذن ـ إن هاهنا استعارة ولم يصلح التشبيه عنده ـ فيما بناها عليه . وسيأتي للإمام كلام صريح في إقرار هذا الأصل .

الرأي الخامس للإمام عبد القاهر:

ما تقدم من آراء للإمام بعد أن أظهر آراءه في الموضوع قد يقل الخلاف معه فيها ، ولكننا ـ الآن ـ على مقربة من رأي غريب انتهى إليه الإمام في رحلته الممتعة من التشبيه والاستعارة .

ومثلما أشرنا من قبل أن الإمام عبد القاهر بلغ به حرصه على احترام ظاهر النصوص أن يجعلها أساساً لاستنباط الأحكام ، حتى ليكاد أن يكون لظاهر كل نص ـ عنده ـ حكم خاص به . والنص الذي أدى به إلى تقرير رأيه الخامس في هذا الفرع هو قول البحتري في مدح الفتح ابن خاقان :

وبدر أضاء الأرض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه أسود مظلم

يمنع الإمام عبد القاهر حمل هذا البيت على التشبيه الساذج فلايقال فيه ، «هو كالبدر» لأن ما وصف به «بدر» هنا من كونه أضاء كل الأرض إلا موضعا واحداً من المواضع المعرضة لضوئه (رحلي) وهذا غير واقع في (البدر) الحقيقي ويقرر على هذا التوجيه أن الكلام ليس موضوعا لإثبات الشبه بين الممدوح وبين البدر المعروف ، لأنه لو كان الأمر كذلك لزم وصف البدر بما ليس فيه . فهذا النحو موضوع على تخييل أنه زاد في جنس البدر واحداً له حكم وخاصة لم تعرف . هكذا يقول الإمام[1] .

ثم ، يقول : «فالبحتري» في قوله «وبدر أضاء الأرض» قد بنى كلامه على أن كون الممدوح بدراً أمر قد استقر وثبت . وإنما يعمل في إثبات الصفة الغريبة والحالة التي هي موضع التعجب[2] .

(٢،١) الأسرار ص ٧٨٢ بتصرف .

ثم يقرر الإمام أن ليس الكاف وحدها ممتنعة في هذا الموضع ، بل كأن وحسب وخال مثلها في المنع . فلا يقال ، كأنه بدر أضاء الأرض شرقا ومغربا ، ولا تحسبه بدراً ولا تخاله بدراً فإنه خلف من القول .

ثم يبين وجه امتناع كأن وحسب وخال فيقول :

« كأن وحسبت وخلت وظننت تدخل إذا كان الخبر والمفعول الثاني أمراً معقولا ثابتاً في الجملة ، إلا أنه في كونه متعلقاً بما هو اسم كأن أو المفعول الأول في حسبت مشكوك فيه ، كقولنا : « كأن زيداً منطلق » أو مجازا يقصد به خلاف ظاهره ؟! نحو « كأن زيداً أسد »[1] فالأول « زيد » على الجملة ثابت معروف . والغريب هو كون زيداً إياه ومن جنسه (أى الخبر) والنكرة ، في نحو هذه الأبيات موصوفة بأوصاف تدل على أنك تخبر بظهور شيء لا يعرف ولا يتصور . وإذا كان كذلك كان إدخال « كأن وحسبت » عليه كالقياس على المجهول[2] .

لقد استثمر الإمام عبد القاهر كل مهارته العلمية والنقدية لإخراج بيت البحتري هذا من دائرة التشبيه ، وكان مقتضى القياس من حيث الظاهر أن يسلكه في باب الاستعارة مثلما صنع في آرائه الثلاثة السابقة ولكنه لم يفعل ، فكان الحكم الغريب حقا .

فقد أبى عبد القاهر أن يطلق على هذا « النص » استعارة ، كما أبى أن يطلق عليه اسم التشبيه ، وفي هذا يقول بالحرف :

« وتأمل هذه النكتة ؛ فإنه يضعف ثانياً إطلاق الاستعارة على هذا النحو أيضاً ؛ لأن موضوع الاستعارة على التشبيه ؛ وإذا بان بما ذكرت أن هذا الجنس إذا فليت عن سره ، ونقرت عن خبيئه فمحصوله أنك تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور إلا أنه اختص بصفة غريبة وخاصية بعيدة لم يكن يتوهم جوازها على ذلك الجنس كأنك تقول ؛ ما كنا نعلم أن هاهنا بدراً هذه صفته ـ

(١،٢) الأسرار ٢٨٨ .

كان تقدير التشبيه فيه نقضاً لهذا الغرض ، لأنه لا معنى لقولك ؛ أشبهه ببدر حدث خلاف البدور ما كان يعرف[1] .

ثم يعترف الإمام بعجز البيان عن تسمية هذا النوع فيقول :

« وهذا موضع لطيف جدًّا ؛ لا تنتصف منه إلا باستعانة الطبع عليه ولا يمكن توفية الكشف فيه حقه بالعبارة لدقة مسلكه[2] ؟!

فإذا لم يسم تشبيها ولا استعارة ، فبم يسمى إذن؟ لا شيء وذلك هو الحكم الغريب الذي انتهى إليه الإمام .

والآن نصل إلى سؤال مؤداه ، لماذا سلك الإمام عبد القاهر هنا المسلك التدريجى فبعد حماسته للتشبيه في الرأي الأول بدأ يتحول عنه شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى ذلك الحكم الغريب الذى أثبتناه؟ .

السبب في هذا التحول :

باستحضار رحلة الإمام مع التشبيه والاستعارة ـ هنا ـ يمكن القول في شيء من الاطمئنان أن الذي حمل الإمام عبد القاهر على هذا التحول إنما هو حرصه الشديد على احترام ظواهر النصوص . فكأنه يرى أن تفسير النص ينبغي أن لا يبعد كثيراً عن النص نفسه .

ولهذا لما لم تلقه صعوبة نصية تحمس لنصرة التشبيه على الاستعارة ، في نحو . زيد الأسد ، وهند البدر ، لأنك حين تظهر أداة التشبيه لا تغير في النص شيئاً فتقول . زيد كالأسد ، وهند كالبدر ، فالمشبه به تعريف موجود في النص الأصلي . ولما اعترضته صعوبة ما في نحو . زيد أسد ، وهند بدر فقد حماسته لنصرة التشبيه على الاستعارة ، وقضى بقبح دخول الأداة على هذا النحو الذي يكون فيه المشبه به نكرة . إذ لا معنى مقبول لقولك : زيد كأسد ، وهند كبدر . فهو يأبى أن يكون تفسير زيد أسد زيد كالأسد ، وهند بدر هند كالبدر . ويرى أن المشبه به ينبغي أن يكون نكرة في التفسير كما كان نكرة في المفسر ، وإلا

(٢،١) الأسرار ص ٢٨٨ .

لما كان هناك فرق ـ عنده ـ بين زيد أسد ، وزيد الأسد . أفلست معي في أن الإمام يحرص حرصاً بالغاً على احترام ظواهر النصوص . وأن هذا الاحترام هو الذي حمله على اختلاف الرأي عنده . وأن ذلك الرأي كان يتناسب وحجم الصعوبة التي يدركها تناسباً طرديًّا .

فمن جواز حمل الصورة على الاستعارة ، إلى قرب ذلك الحمل ، إلى أقربية ذلك الحمل . ولما كبر حجم الصعوبة في نظره في قول البحتري الأخير. وبدر أضاء أهدر قيمة الحمل على التشبيه والاستعارة معاً . وبقي قول البحترى لغزاً يسمو فوق كل اعتبار بياني .

وهكذا وصل احترام ظواهر النصوص بالإمام عبد القاهر ـ وربما بنا ـ إلى طريق مسدود . ؟!

وجميع الصور التي جوز حملها على الاستعارة ، أو تغليب حملها عليها ، أو نفي حملها على كل من التشبيه والاستعارة هي من قِبَلِ التشبيه البليغ . فزيد أسد لا يجوز حمله على الاستعارة لمعارضة ذلك الحمل للفروق الدقيقة التي وضعها البلاغيون ، ومنهم الإمام نفسه ، بين كل من التشبيه ، وهو حقيقة لغوية ، والاستعارة ، وهي مجار لغوي . لخلو زيد أسد من شرط النقل وهو عمدة المجاز .

أما ما عدا هذا من نحو : هو بحر من بالبلاغة ، وشمس لا تغيب وبدر يسكن الأرض وأسد دم الهزبز خضابه ، وبدر أضاء الأرض شرقاً ومغرباً . فهي تشبيه كذلك لأن الأمر مبني على التخييل كما يقول هو نفسه . وهذه المثل قرب ما تكون إلى التشبيه المقيد بزيادة صفات في المشبه به ، إذا كان المشبه ـ أي المتكلم ـ لا يرى المشبه به كفؤاً للمشبه . فيزيد في الصفات بما يقر به من تلك الكفاءة . أو ينفي صفات في المشبه به إذا رأى المشبه أن تلك الصفات لا تناسب المشبه . وهذا السلوك معروف عندهم بمبدأ تحقيق التشبيه .

فمثال الزيادة في الأوصاف قول بديع الزمان الهمزاني :

يكاد يحكيك صوب الغيب منسكبا لو كان طلق المحيا يمطر الذهبا

والبدر لو لم يغب والشمس لو نطقت . والأسد لو لم يصد ، والبحر لو عذباً ومثال نقص أو نفي الصفات قول امرئ القيس :

حملت ردينيا كأن سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان

على أن الإمام نفسه فسر قول البحتري تفسيراً تشبيهيًّا حيث قال :

فالبحتري في قوله «وبدر أضاء» قد بنى كلامه على أن كون الممدوح بدراً أمر قد استقر وثبت «وهذا كلام وجيه ؛ فكيف ينفي عنه التشبيه إذن ونحن لا نسلم بأن البحتري هنا وصف البدر ـ الحقيقي ــ بما ليس فيه حين شبه الممدوح بالبدر ؛ لأن غرضه إلحاقه بالبدر في نباهة الشأن والرفعة» أما كونه أضاء الأرض شرقاً وغرباً إلا موضعاً واحداً (موضع رحل الشاعر) فهذا عائد على المشبه لا على المشبه به ، فلا محظور إذن ؛ وبهذا صرح بهاء الدين ابن السبكى في شرحه على التلخيص[1] .

رأي سادس للإمام عبد القاهر :

بقي للإمام رأي سادس في توجيه المسألة ، أشار إليه في كتابه «دلائل الإعجاز» ولم يشر إليه في الأسرار ؛ فقد وقف من قول الخنساء في وصف ناقة أخيها صخر ، وهو :

ترتع مارتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار

وقف من هذا القول موقفاً خاصًّا ، وأطلق عليه حكماً خاصًّا ــ كذلك ـ مختلفاً تماماً عن الأحكام التي قررها في الأسرار «وإن كان السبب في المصير إليها واحداً هو احترامه لظاهر النصوص كما قدمنا .

وهذا قوله فيه .

«ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء :

ترتع مارتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار

وذلك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما ، فتكون قد تجوزت في

---

(١) شروح التلخيص ـ ٣٠٣/٣ الذي صرح به السبكي كون النص من التشبيه لا يقدح فيه ما ذكره الإمام لأنه مبني على التخييل .

نفس الكلمة . وإنما في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ، ولغلبه ذاك عليها ، واتصاله بها ، وأنه لم يمكن لها حال غيرهما كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار ، وإنما كان يكون المجاز في نفس الكلمة لو كانت قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنى غير معناهما الذي وضعا له في اللغة ومعلوم أن ليس الاستعارة مما أوردته في شيء»[1] .

ويستطرد الإمام فينفي أن يكون قول الخنساء هذا من قبيل ما حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، كقوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (يوسف:٨٢) ، أو من قبيل قول النابغة الجعدي :

وكيف تواصل من أصبحت خلالته كأبي مرحب

أبو مرحب ، الظل ، وخلالته أنه لا يدوم ، والتقدير ، كخلالة أبي مرحب أو قول الأعرابي :

حبت بغام راحلتي عناقا وما هي ـ ويب غيرك ـ بالعناق

الراحلة ، الناقة ، والبغام : الصوت ، والعناق المعزة ، وويب غيرك جملة اعتراضية ، والتقدير ، حسبت بغام ناقتي كبغام المعزة ، يخاطب ذئبا يأبى الإمام أن يكون قول الخنساء من مجاز الحذف ، أو من إضمار التشبيه ، وهو ـ عنده ـ من المجاز الحكمي «العقلي» الذي أسند فيه ما فيه معنى الفعل إلى غير ما هو له .

وجَعْلُهُ من المجاز بالحذف «هي ذات إقبال وإدبار» يؤدي في نقد الإمام إلى شيء مغسول ، ويفسد الشعر على النفس .

وجعله مما حذفت منه الأداة يؤدي إلى الغثاثة ويخرج البلاغة عن سلطانها[2] ونحن مع عبد القاهر في نفي أن يكون الكلام ـ هنا ـ على حذف مضاف «ذات إقبال» لأن هذا التخريج يفيت معنى المبالغة المسوق من أجلها الكلام .

ولكنا ليس معه في النفي البات لحملها على التشبيه ، ولا في قصر

---

(١) الدلائل ص (٢٣٣) تعليق رشيد رضا .

(٢) انظر الدلائل ص ٢٣٤ .

تخريجها على المجاز الحكمي إذ لا يمتنع أن يكون مراد الشاعرة ، كأنها هي الإقبال نفسه؟!

إن عبارة الإمام السابقة « كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار » مؤذنة بحمل الكلام على التشبيه مع إفادة المبالغة المستفادة من الإخبار بالمصدر ، فإن أبى الإمام هذا التوجيه حججناه بعبارته السابقة نفسها .

ولسنا معه في قصر حمل الكلام على المجاز الحكمي ؛ ولا مع النجاة حين يقررون أن الإخبار بالمصدر مثل : رجل عدل ، على تقدير ، ذو عدل ؛ أو التأويل باسم الفاعل ، عادل لأننا حينئذ نعود بالعبارة إلى غير المراد منها وهو المبالغة ؛ ويكفي في الرد على الإمام عبد القاهر بضرورة حمله قول الخنساء على المجاز الحكمي حتى يصبح في الكلام مسوغ للحمل . أن المبالغة وحدها كافية في تجويز حمل المصدر على الذوات . فما نحن في حاجة ـ إذن ـ لا إلى تخريج مجازي . ولا إلى تقدير مضاف قد حذف .

والمبالغة نوعان : نوع يستفاد من بعض صور التشبيه ، ومن الاستعارات ومن المجاز الحكمي ، ونوع لا يحتاج إليها . بل يستفاد من طرق أخرى هي خالصة للمبالغة حيث لا يكون في الكلام مسوغ غيرها . مثل الإخبار بالمصادر . وادعاء ما لا يكون كقول الشاعر المتظرف :

أسكر بالأمس إن عزمت على الشرب غداً .. يالذا من العجب .

وأيا كان الأمر فلا يسعنا إلا أن نسجل للإمام عبد القاهر حدة ذكائه . وسعة علمه ، وعمق فهمه للأساليب ومراميها . ويكفيه أنه رائد فذ ، عَبَّد الطريق وحدد المعالم ، وله في هذا المجال اجتهاده وفهمه الخاص . وما بذلك من ضير .

إيضاح :

قلنا في ما سبق إن للإمام عبد القاهر في التشبيه البليغ ستة آراء . وليس معنى هذا أن الإمام قد تردد في توجيه صور التشبيه البليغ كلها جملة واحدة ،

حتى يصدق أحد آرائه أو كلها على كل تلك الصور . وإنما مرادنا من هذا التفصيل أن الإمام عبد القاهر قد فرق بين صور التشبيه البليغ على حسب الصياغة . فأبقى على نوع منها اسم التشبيه . وجوز في نوع آخر أن يحمل على كل من المجاز الاستعاري والتشبيه ، مرجحاً جانب التشبيه مرة ، وجانب الاستعارة مرة أخرى واقفاً من كل نص موقفاً خاصًّا ، له ـ ، عنده ـ ما يقويه وينصره . وهكذا حتى وصل بنا إلى تجريد العبارة من معنى التشبيه والمجاز الاستعارى كما رأينا ذلك في بيت البحتري المتقدم وهذا ظاهر من عرضنا لحصيلة الرأي عنده . هذا .. وقد وقفنا من كلام الإمام في توجيه قول الخنساء المتقدم : « فإنما هي إقبال وإدبار » ورأينا أن الإمام قد خرَّج تلك العبارة مخرج المجاز الحكمي رافضاً ماعداه . ومع تسليمنا للإمام بصحة هذا التوجيه ، أبنا أن العبارة لا يمتنع تخريجها على التشبيه وإن كان المجاز فيها أقوى جانباً من التشبيه . والخلاصة أننا لم ننازع الإمام في هذا الفهم . وإنما نازعناه في قصره عليه .

ولا يقدح فيما ذهبنا إليه غموض مكان حرف التشبيه فيه . فهذا شأن كل تشبيه يفيد من المبالغة ما لم يفده سواه ، حتى لو ذهبت تظهر فيه أداته أذهبت كل ما فيه من القوة . وللإمام عبد القاهر كلام سديد في تقرير هذه الحقيقة سنعرض له في نهاية هذه الدراسة بإذن الله .

تأثير آراء الإمام في من جاء بعده :

إذا صدق باحث حين يقول إن الإمام عبد القاهر قد تأثر بما كتبه القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني في التفريق بين التشبيه والاستعارة ، فإنه يكون أكثر صدقاً إذ قال إن كل من جاء بعد الإمام عبد القاهر وأدلى بدلوه في هذا البحث قد تأثروا إلى أبعد مدى بما قاله الإمام عبد القاهر نفسه . أن تأثر الإمام عبد القاهر بالقاضي الجرجاني قد تلاشى وضعف حتى لا يكاد يبقى له أثر إذا نحن وصلنا إلى نهاية الآراء التي أبداها في الموضوع . بينما تأثير الإمام في

اللاحقين لم يسلم منهم أحد . فما من رأي قيل بعد الإمام إلا وهو مستمد من آرائه ، مع المبالغة أحياناً ، ومع الاعتدال أحياناً أخرى . فيما عدا رأياً واحداً شاع عند بعضهم ، وليس له صلة بما قاله الإمام . وسنرى ـ إن شاء الله ـ أن ذلك الرأي كان منشؤه قصوراً في الفهم ، وهو عند التحقيق مجهول النسبة فاقد السند! وتأثر اللاحقين بما كتبه الإمام عبد القاهر جاء على درجات متفاوتة . بعضهم شايعه في أظهر آرائه ، وبعضهم جمع في تأثره به بين أكثر من رأي . ونخص بالذكر ثلاثة أعلام ممن شايعوه في أظهر الآراء ، وهم :

الإمام جار الله محمود بن عمر المشهور بالزمخشري، المتوفى سنة ٥٣٨هـ، وسراج الدين أبو يعقوب يوسف بن محمد بن على المشهور بالسكاكي المتوفى سنة ٦٢٦هـ ، وجلال الدين محمد بن القاضي سعد بن عبد الرحمن المشهور بالخطيب القزويني المتوفى سنة ٧٢٣٩هـ ولهؤلاء الثلاثة مكانتهم التى لا تضارع في مجال البحوث البلاغية والبيانية .

الإمام الزمخشرى :

ظهر تأثر الإمام الزمخشرى بالإمام عبد القاهر ، أول ما ظهر ، وهو بصدد تفسير قوله تعالى من سورة البقرة : ﴿ **صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ** ﴾ (البقرة:١٨) إذ يقول : فإن قلت : هل يسمى ما في الآية استعارة؟ قلت مختلف فيه والمحققون على تسميته تشبيهاً بليغاً لا استعارة ، لأن المستعار له ـ وهم المنافقون ـ مذكور ، والاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له ويجعل الكلام خلواً عنه صالحاً لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام كقول زهير :

لدى أسد شاكي السلاح مقذف ... له لبد أظفاره لم تقلم

ومن ثَمَّ ترى المفلقين السحرة منهم ـ أي من الشعراء ـ كأنهم يتناسون التشبيه ويضربون عن توهمه صفحاً قال أبو تمام :

ويصعد حتى يظن الجهول ... بأن له حاجة في السماء

وليس لقائل أن يقول طوى ذكرهم عن الجملة بحذف المبتدأ فانساق بذلك إلى تسميته استعارة لأنه في حكم المنطوق به نظيره قول من يخاطب الحجاج :

أســـد علـــيَّ وفى الحـــروب نعامـــة فتخاء تنفر مـــن صـــفير الصـــافر[1]

الزمخشرى في هذا البيان متبع ومبتدع .

متبع : حيث بنى حكمه هنا على ما صرح به الإمام عبد القاهر ، مستعملا بعض عباراته مثل « لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام[2] »، وبعض عبارات القاضى علي بن عبد العزيز الجرجاني ، مثل : « والاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له .. »[3] وإن بدّل في بعض الألفاظ في الموضعين!

ومبتدع : ومن ما هو أبو عذرته ـ فيما نعلم ـ أنه أول من أطلق على هذا المذهب أنه مذهب المحققين ، وقد اقتبس منه الخطيب القزويني هذا التعبير كما سيأتي وهو أول من صرح بمبدأ تناسى التشبيه في بناء الاستعارة . حيث لم نقف عليه لدى باحث غيرة[4] . وقد صار هذا التعبير عمدة ـ فيما بعد ـ عند إجراء الاستعارة .

ومما يحسب له الإشارة الواضحة إلى الفرق بين المحذوف المطرح كلية من الكلام بحيث لا يكون الكلام من حيث الصناعة محتاجاً إليه ، وبين المحذوف الواجب تقديره لاحتياج الكلام إليه صناعة كأسد في البيت السابق إذ هو خبر لمبتدأ محذوف ولا يصح أن يكون هو متبدأ بنفسه لأنه نكرة . ولهذا وجب تقدير المبتدأ قبله . فهو إذن متروك في قوة المنطوق به ، وقد ردد السكاكى فيما بعد هذا القول كما سيأتي عند بيان رأيه . أما المحذوف المطرح كلية فهو لا يحتاج إليه ـ البتة ـ من حيث الصناعة النحوية .

---

(١) الكشاف ١/٢٠٤ .

(٢) انظر : الأسرار ص ٢٧٨ . (٣) انظر : الوساطة ص ٤١ .

(٤) من الإنصاف أن نقول إن الإمام الزمخشري قد استقى هذه الفكرة من توجيهات الإمام عبد القاهر في الأسرار فله إذن فضل الصياغة وإن سبق بالإشارة إلى القاعدة فقد قال الإمام عبد القاهر في قول الشاعر لا تعجبوا من بلى غلالته . « أن التشبيه قد نسى وأنسى وصار كما يقول أبو علي . شريعة منسوخة » « الأسرار » ص ٢٤٦ .

ويؤخذ على الزمخشري عدم التزامه بما رآه هنا حين عمد إلى تفسير قوله تعالى : ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ (البقرة:٢٢٣) فقد قال فيه :

« « حرث لكم » مواضع حرث . وهذا مجاز شبههن بالمحارث لما يلقى في أرحامهن من النطف التي منها النسل بالبذور »[١] .

فالحرث ـ هنا ـ وقع خبراً عن النساء وحمل عليه حملا صريحاً . ومجاراة الزمخشري على أنه مجاز لا وجه لها . بل إن جانب التشبيه في هذه الآية الكريمة أظهر منه في الآية السابقة التي رفض الزمخشري حملها على الاستعارة وهي قوله تعالى : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ (البقرة:١٨) ووجه الأظهرية أن المشبه مذكور في ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ (البقرة:٢٢٣) وغير مذكور في ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ [٢] ﴾ (البقرة:١٨) ؟!

٢- السكاكي :

ويتابع السكاكي الإمام عبد القاهر فيقول :

« واعلم أن ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه ـ الأداة ـ بل إذا قلت زيد أسد واكتفيت بذكر الطرفين عد تشبيها ... ولا ذكر المشبه لفظاً ـ أي لا يجب مثل الأول ـ بل إذا كان محذوفاً مثله إذا قلت : أسد وأي أسد . جاعلا المشبه به خبراً مفتقراً إلى المبتدأ ، كفى . لقصر المسافة بين الملفوظ به في الكلام والمحذوف منه بشرائطه في قوة الإفادة .

وإنما الواجب في التشبيه إذا ترك المشبه أن لا يكون مضروباً عنه صفحاً . مثله إذا قلت عندي أسد ، أو رأيت أسداً ، ونظرت إلى أسد . فإنه لا يعد تشبيهاً .

وإنما عد نحو زيد أسد ، وقرينه المحذوف المبتدأ تشبيهاً لأنك حين أوقعت أسد وهو مفرد غير جملة خبراً لزيد استدعى أن يكون هو إياه . مثله

---

(١) الكشاف ٣٦٢/١ .

(٢) انظر : كتاب البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري للأستاذ الدكتور محمد أبو موسى ، فقد تعرض لهذا المأخذ ولم ير لكلام الزمخشرى وجها ، مكتبة وهبة .

في زيد منطلق في أن الذي هو زيد هو بعينه منطلق . وإلا كان زيد أسد مجرد تعديد نحو خيل فرس لا إسناداً . فليزم ـ لامتناع جعل اسم الجنس وصفاً للإنسان حتى يصح إسناده إلى المبتدأ ـ المصير[1] إلى التشبيه بحذف كلمته قصداً للمبالغة .

وإذا عرفت أن وجود طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه، علمت أن كلمة التشبيه لا تؤثر إلا في الظاهر »[2] .

ذكرنا نص السكاكي بطوله ـ تقريباً ، لنبين أنه لم يضف جديداً لما تقدم . بل إنه صاغ فكرة الإمام عبد القاهر صياغة جديدة موجزة ولم يستطع التخلص من بعض عبارات الإمام عبد القاهر . وله عذره . لأن الإمام استقصى جوانب القول في موضوع الدراسة ، فليس من الميسور الخروج عما قاله رحمه الله .

كما أنه استفاد من كلام الزمخشرى في المتروك الواجب التقدير على نحو ما سبقت الإشارة إليه .

٣- الخطيب القزويني :

أما الخطيب ؛ فقد اقتفى أثر الإمام عبد القاهر تماماً وردد الكثير من ضوابطه وعباراته . وقد قسم حديثه إلى قسمين :

الأول : تقرير ما قاله الإمام . والثاني : في رد القول المخالف .

قال في الأول : « إذا أجرى في الكلام لفظ دلت القرينة على تشبيه شيء بمعناه فيكون ذلك على وجهين أحدهما أن لا يكون المشبه مذكوراً ولا مقدراً ؛ كقولك عنت لنا ظبية وأنت تريد امرأة ؛ ولقيت أسداً ؛ وأنت تريد رجلاً شجاعاً . ولا خلاف أن هذا ليس بتشبيه ؛ وأن الاسم فيه استعارة».

والثاني : « أن يكون المشبه مذكوراً ؛ أو مقدراً . فاسم المشبه به إن كان خبراً أو في حكم الخبر كخبر كان وأن والمفعول الثاني لباب علمت ؛ والحال ؛

---

(١) المصير فاعل فليزم ـ وما بينهما اعتراض. أي فيلزم المصير إلى التشبيه .

(٢) المفتاح ص ٦٧ ، ٦٨ .

فالأصح أنه يسمى تشبيهاً وأن الاسم فيه لا يسمى استعارة . لأن الاسم إذا وقع هذه المواقع فالكلام موضوع لإثبات معناه لما يعتمد عليه أو بنفيه عنه . فإذا قلت زيد أسد فقد وضعت كلامك في الظاهر لإثبات معنى الأسد لزيد . وإذا امتنع إثبات ذلك له على الحقيقة كان لإثبات شبه من الأسد له ؛ فيكون اجتلابه لإثبات التشبيه فيكون خليقاً بأن يسمى تشبيهاً . إذ كان إنما جاء ليفيده . بخلاف الحالة الأولى فإن الاسم فيها لم يجتلب لإثبات معناه للشيء . كما إذا قلت ؛ جاءني أسد ؛ ورأيت أسداً فإن الكلام في ذلك موضوع لإثبات المجيء واقعاً من الأسد ؛ والرؤية واقعة منك عليه لا لإثبات معنى الأسد لشيء . فلم يكن ذكر المشبه به لإثبات التشبيه ؛ وصار قصدك التشبيه مكنوناً في الضمير . وهو أنه إذا لم يكن المشبه مذكوراً جاز أن يتوهم السامع في ظاهر الحال أن المراد باسم المشبه به ما هو موضوع له ؛ فلا يعلم قصدك التشبيه فيه إلا بعد شيء من التأمل . بخلاف الحالة الثانية فإنه يمتنع ذلك فيه من كون المشبه مذكوراً أو مقدراً»[1] .

ليس للخطيب هنا إلا فضل التلخيص ؛ ولكنه تلخيص لكلام عبد القاهر لا لكلام صاحب المفتاح . لأننا قد وقفنا قبلا على استفادة السكاكي من كلام عبد القاهر . ودليل آخر لو أن أحداً قرأ ما كتبه عبد القاهر ؛ ثم ما كتبه السكاكى في هذا الشأن ثم عاد ليقرأ كلام الخطيب هنا ؛ لأحس بإشراقة روح عبد القاهر وعباراته تعاد من جديد هذا ما ذكره الخطيب في القسم الأول . أما ما ذكره في رد الرأي المخالف فإليك إياه .

قال الخطيب في القسم الثاني من حديثه :

« ومن الناس من ذهب إلى أن الاسم في الحالة الثانية « يعني زيد أسد» استعارة لإجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه . وهذا الخلاف لفظي راجع للكشف عن معنى الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح . وما اخترناه هو الأقرب لما أوضحناه من المناسبة ، وهو اختيار المحققين كالقاضي

---

(١) الإيضاح ـ ص ١٥٩، ١٦٠ .

أبى الحسن الجرجاني ، والشيخ عبد القاهر ، والشيخ جار الله العلامة ، والشيخ صاحب المفتاح رحمهم الله »[1].

ثم أخذ الخطيب في بيان الآراء الإضافية التي ارتآها الإمام عبد القاهر بعد رأيه ـ هو ـ الأظهر الذي قرره .

واعتماد الخطيب على ما تقدم من النقول في القسمين ، ثم إردافه الآراء الإضافية لعبد القاهر مصدراً بيانهاً بقوله : « غير أن الشيخ عبد القاهر قال بعد تقرير ما ذكرناه ... » مفيد بأن الخطيب لا يرى مجاراة عبد القاهر في هذه الآراء ، وإنما ذكرها (هكذا) استكمالا لما قاله عبد القاهر في هذا الفرع من البحث .

وقد تابع الخطيب الزمخشري في قوله وهو اختيار المحققين ، لأن هذه الكلمة لم ترد إلا في كلام الزمخشرى فهو أول من صرح بها . وليس للخطيب ـ كما ترى ـ أية إضافة جديدة في الموضوع فاعتماده على توجيه عبد القاهر باد في كل صغيرة وكبيرة ؛ إلا أنه أشار إلى أن الخلاف لفظي راجع الكشف عن معنى التشبيه والاستعارة في الاصطلاح . ومقصود الخطيب هنا الإشارة إلى رأي شاع قبله من أن الفرق بين التشبيه والاستعارة هو ذكر الأداة وحذفها . فإن ذكرت فالتشبيه ؛ وإن حذفت فالاستعارة . وسيأتي الحديث عن هذا بما يزيل كل غموض أو اختلاط حوله .

وواضح مما تقدم أن هؤلاء الثلاثة : الزمخشري ـ السكاكي ـ الخطيب ؛ إنما شايعوا الإمام عبد القاهر في أظهر آرائه وهو أن التشبيه المحذوف الأداة والوجه إنما هو تشبيه بليغ وليس من الاستعارة في شيء .

بيد أن مشايعتهم إياه أتت على درجات . فالزمخشري يشير إلى الخلاف ثم يختار ما اختاره الإمام في أظهر آرائه ، ولا يقدح في هذا حمله قوله تعالى : ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ (البقرة:٢٢٣) على المجاز .

---

(١) الإيضاح ـ ـ ص ١٦١ .

والسكاكي يفرغ كل جهده في تقرير ما ذهب إليه الإمام من الفروق بين التشبيه والاستعارة ويطوي أمر الخلاف طيا ، حتى لكأن المسألة ـ كما بدا من كلامه ـ ليس فيها إلا هذا الرأي ، أما الخطيب فنكاد نجزم بأنه اختار ما اختاره الإمام في أظهر آرائه لولا أن كلمة وردت في كلامه لا تساعد على هذا الجزم .

وتلك العبارة هى قوله : « فالأصح أنه يسمى تشبيهاً » وهذا معناه أن الرأي المقابل للأصح صحيح . ولو كان الخطيب قال : « فالصحيح أنه يسمى تشبيهاً » لكنا على صواب في هذا الاعتقاد .

على أن فريقاً من الباحثين تأثروا بالإمام وجمعوا في تأثرهم به بين أكثر من رأى من آرائه . ونخص منهم بالذكر . ثلاثة أعلام كذلك ، وهم :

فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ .

ضياء الدين بن الأثير المتوفى سنة ٦٣٧هـ .

الإمام يحيى بن حمزة العلوي المتوفى سنة ٧٤٩هـ .

١- فخر الدين الرازي :

لم يطل فخر الدين الرازى في هذا الفرع ، بيد أنه لخص بعض آراء الإمام عبد القاهر من الإشارة إلى ما يراه هو في بعض الصور ، وهاك قوله :

١ - إذا سقط ذكره ـ يعني المشبه ـ فهو استعارة بالاتفاق ، كقولك « وردت بحراً ».

٢ - إذا لم يسقط ـ المشبه ـ وذكرت الصيغة الدالة على التشبيه ـ أي أداة الشبه ـ فهو ليس من الاستعارة بالاتفاق كقولك « زيد كالأسد ».

٣ - إذا لم تذكر الصيغة الدالة على المشابهة ، مثل قولهم : هند بدر فقد اختلفوا فيه ، والحق أنه ليس من الاستعارة ، والدليل على ذلك أن الاستعارة ، لتمام المبالغة ووجود الشبه يقدح في ذلك التمام »[1].

---

(١) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرازي ص ٨٦ .

الرازي في كلامه السابق يقتفي أثر الإمام عبد القاهر حتى في الأمثلة كقوله : وردنا بحرًا ، وهند بدر وهما مثالان وردا في كتابات الأستاذ الإمام واقتفى أثره في التقسيم الثلاثي الذي أشار إليه بيد أنه في القسم الأخير أهمل تفصيلات كثيرة للإمام ، وأشار إلى أن نحو : هند بدر مختلف فيه بين كونه تشبيها أو استعارة ، ثم أشار إلى رأيه هو مرجحاً جانب التشبيه على جانب الاستعارة . ولا ينسى أن يدلل على رأيه هذا بأن وجود المشبه يقدح في تمام المبالغة التي هي دلالة الاستعارة .

٢ - ضياء الدين ابن الأثير :

أما ابن الأثير فهو شديد المحاكاة للإمام عبد القاهر ، وما ننقله عنه الآن خير شاهد ، يقول ابن الأثير :

« والتشبيه تشبيهان : تشبيه مظهر الأداة ؛ كقولنا زيد كأسد ؛ وتشبيه مضمر الأداة كقولنا : زيد أسد : وهذا التشبيه المضمر الأداة قد خلطه قوم بالاستعارة . ولم يفرقوا بينهما ؛ وهذا خطأ محض » .

ثم ينتقل إلى مسألة حسن دخول الأداة فيقول :

« إذا ذكر المنقول : والمنقول إليه ـ أي المشبه والمشبه به ـ على أنه تشبيه مضمر الأداة قيل فيه : زيد أسد : أي كالأسد . فأداة التشبيه فيه مضمرة وإذا أظهرت حسن ظهورها .

وهذا بخلاف ما إذا ذكر المنقول دون المنقول إليه فإنه لا يحسن فيه ظهور أداة التشبيه . ومتى أظهرت أزالت عن ذلك الكلام ما كان متصفاً به من جنس فصاحة وبلاغة . وهذا هو الاستعارة .

وضرب لذلك مثلا قول الشاعر :

فرعاء إن نهضت لحاجتها عجل القضيب وأبطأ الدعص

ثم قال :

« هذا قد ذكر فيه المنقول دون المنقول إليه ، لأن التقدير : عجل قد

كالقضيب . وأبطأ ردف كالدعص (الدعص كومة من الرمل) وبين إيراده على هيئته في البيت بون بعيد في الحسن والملاحة[1] .

ومجمل الفرق : أن التشبيه المضمر الأداة يحسن إظهار أداة التشبيه فيه . والاستعارة لا يحسن فيها ذلك . وعلى هذا فإن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذي هو المنقول إليه . ويكتفى بذكر المستعار الذي هو المنقول .

وقفة مع ابن الأثير :

إذا قورن ما كتبه ابن الأثير هنا بما كتبه الإمام عبد القاهر . نجد أن ابن الأثير قد أخذ فكرة الحسن والقبح في إدخال أداة التشبيه من الإمام عبد القاهر ، إذ هو أبو عذرتها بلا نزاع ، ولكنه أطلقها على غير ما أطلقها عليه الإمام .

فحسن دخول الأداة عند الإمام مقصور على المشبه به المعروف مثل : زيد الأسد ، وقبحها مقصور على المشبه به المنكر مثل زيد أسد .

وابن الأثير يجعل دخولها على زيد أسد حسناً ، وهذا لم يقل به الإمام عبد القاهر على إطلاقه . بل حكم قبح دخول الكاف وحسن دخول كأن كما تقدم .

وابن الأثير يخص قبح دخول الأداة على ما حذف فيه المشبه مثل عجل القصيب وأبطأ الدعص .

ومعلوم أن الإمام عبد القاهر قد قرر في وضوح أن هذا الضرب : وهو ما حذف فيه المشبه ولم تدع حاجة إلى تقديره ، إنما هو استعارة قولا واحداً . فلا مجال هنا للبحث حول حسن أو قبح إظهار الأداة فيه .

هذا ، وسوف تكون لنا مع ابن الأثير جولة أخرى هامة ستأتي في موضعها من هذه الدراسة .

---

(١) راجع هذه النقول في المثل السائر ـ ٢/٧٣ وما بعدها . تحقيق الدكتور أحمد الحوف . والدكتور بدوي طبانة .

٣ - يحيى بن حمزة العلوى :

يبدأ العلوى الإدلاء برأيه فيقول : « والمختار عندنا تفصيل نرمز إلى مباديه . وحاصله أنا نقول : ما كان من قبيل التشبيه المضمر الأداة كقولنا : زيد أسد ، فليس يخلو حالة من قسمين .

فالقسم الأول : أن يكون الكلام مسوقاً على جهة الاستعارة فلو قدرنا ظهور آلة التشبيه لنزل قدره ، ولخرج عن ديباجة بلاغته . فما هذا حاله يكون من باب الاستعارة ويفسد جعله من التشبيه .

ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ ﴾ (الإسراء:٢٤) وقوله تعالى : ﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ ﴾ (النحل:١١٢) فالخفض والذوق استعارتان بليغتان . فلو ذهب يجعله تشبيهاً قائلا : اخفض لهما جانبك الذي هو كالجناح وأذاقها الله الجوع والخوف اللذين هما كاللباس ، كان من الركاكة بمكان ثم يردف على هاتين الآيتين قول الوأواء :

فأمطرت لؤلؤاً من نرجس وسقت ورداً وعضت على العناب بالبرد

وحكم بغثاثة المعنى فيه لو خرج مخرج التشبيه . وبهذا أنهى حديثه عن القسم الأول[1] .

أما القسم الثاني فقد قال فيه :

« أن يكون الكلام متسقاً مع ظهور أداة التشبيه . وهذا كقولنا : زيد الأسد ، فإنك لو قلت كالأسد كان الكلام سديداً . وكقول البحتري :

إذا أسفرت أضاءت شمس دجن ومالت في التعطف غصن بان

فإنك لو قلت : سفرت مثل ضوء الشمس ومالت مثل غصن البان لم يخرج الكلام عن بلاغته .

وعن هذا قيل إن قولنا زيد أسد الأحق أن يكون من باب الاستعارة وأن

---

(١) راجع فى هذا النقل والإشارة الطراز ـ ١/٢٠٧ وما بعدها .

يكون قولنا زيد الأسد أن يكون من باب التشبيه ؛ لأن الكاف يحسن إظهارها في المعرف باللام دون المنكر[1].

ووقفة مع العلوى :

جمع العلوي بين نزعتي الإمام عبد القاهر ، وضياء الدين ابن الأثير فقد طبق فكرة استحسان إظهار أداة التشبيه واستقباحها على ما هو مجاز استعاري خالص مثل الآيتين اللتين ذكرهما : ومثل بيت الوأواء وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا المنهج قد استحدثه ابن الأثير ولم يرد عند الإمام عبد القاهر . فهذه ـ إذن ـ نزعة أثيرية . كما اقتفى أثر ابن الأثير في ذكره قوله : التشبيه المضمر الأداة .

أما فكرة الاستحسان والاستقباح فهي فكرة الإمام عبد القاهر بصرف النظر عن مجال تطبيقها عند الإمام ومجال تطبيقها عند ابن الأثير والعلوي . كما اقتفى أثر الإمام عبد القاهر في تجويزه الاستعارة في نحو زيد أسد وإطلاق التشبيه على نحو : زيد الأسد .

ومعلوم أن التفريق بين المشبه به المعرف ، والمشبه به المنكر لم يشر إليه أحد قبل الإمام عبد القاهر رحمه الله .

ولنا مأخذ إضافي على العلوي : فعند كلامه على الآيتين قرر أن الاستعارة فيهما في الخفض والذوق .

ومعنى هذا أن قوله تعالى : ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ ﴾ (الإسراء:٢٤) الاستعارة فيه تصريحية تبعية . بينما هي في الواقع استعارة بالكناية ؟

ثم عند حديثه على إخراج قوله تعالى : ﴿ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ ﴾ (النحل:١١٢) مخرج التشبيه أفاد كلامه أن موضع الاستعارة هو «اللباس» وهذا

---

(١) راجع فى هذا النقل والإشارة الطراز ـ ٢٠٨/١ وما بعدها .

خلط بين فيما نرى . ففي الآية استعارتان في الإذاقة وفي اللباس مضافاً إلى الجوع والخوف .

وفوق هذا كله فإن العلوى ينسب التفصيل في التشبيه البليغ من حيث بقاؤه تشبيهاً ، أو حمله على الاستعارة ينسب هذا التفصيل إلى نفسه ولم يشر إلى جهود سابقيه فيه وعلى رأسهم الإمام عبد القاهر ، الذى سيطر كلامه على هؤلاء اللاحقين جميعاً .

على أن العلوي قد تسبب في خطأ اشتهر من عهده إلى الآن ، وسوف نعرض لهذه القضية بعد قليل بإذن الله.

تلك هي بعض آثار الإمام عبد القاهر في الذين جاءوا بعده ، وما تزال في البئر بقية لنازح . وأية بقية .

الرأي السابع : القول بأنه استعارة مع التوسع في حدها :

تقدم أن للإمام عبد القاهر في توجيه المشكلة سته آراء وهي : كون الكلام تشبيها ثم تجويز الإطلاق فيه على الاستعارة مع غلبة التشبيه مرة ، وغلبة الاستعارة مرة أخرى ثم ضعف القول بالتشبيه والاستعارة معاً . ثم حمل الكلام على المجاز الحكمي قولا واحداً ، وقد مرّت هذه الوجوه مفصلة .

وقد أشرنا قبلا أن جميع الآراء التي قيل بها بعد الإمام عبد القاهر إنما هي مستقاة مما كتبه هو حتى ولو كان الرأي مخالفاً لما أبداه ، لاشتماله على شيء من التطرف خلا منه كلام الإمام ، واستثنينا من هذا العموم رأيا واحداً قلنا إنه لا يمت إلى مدرسة الإمام عبد القاهر ، ووعدنا بالحديث عنه .

ذلك الرأي **هو ما عنونا له هنا بالقول بأنه استعارة مع التوسع في حد الاستعارة نفسها بحيث تشمل كل صور التشبيه البليغ!**

وأصحاب هذا الرأي ــ إن وجدوا ـ يفرقون بين الاستعارة والتشبيه بأن التشبيه ما ذكرت فيه «الأداة» والاستعارة ما خلت من ذكر أداة التشبيه وإن جمع فيها بين الطرفين : المشبه والمشبه به!؟

وعلى هذا فإن التشبيه البليغ ولا وجـود له بل هو قسم من أقسام الاسـتعارة ـ بداهة ـ كما أن النقل الذي هو شرط الاستعارة لا مفهوم له عند أصحاب هـذا الرأي وأن الاستعارة كما تكون بالمجاز تكـون بالحقيقـة سـواء بسـواء .. ! وقـد شاع هذا الرأي قبـل عصـر الخطيـب أو في عصـره فقـد رأينـا إشـارته إليـه في الإيضاح بقوله :

« ومن الناس من ذهب إلى أن الاسم في الحالة الثانية ـ زيـد أسـد ـ اسـتعارة لإجرائه على المشبه بحذف كلمة التشبيه . وهذا الخلاف راجع إلى الكشف عـن معنى الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح »[1].

والخطيب ـ هنا ـ يشير إلى هذا الرأي ولكنه لم ينسبه إلى قائل معين ولكـن معاصره يحيى بن حمزة العلوي يصرح بالنسبة فيقول وهو بصـدد الكـلام عـن التشبيه البليغ أيسمى استعارة أم لا يسمى؟ .

وفي هذا يقول :

« المذهب الثاني أنه بحقيقة الاستعارة أشبه . وقد قال به أبو هلال العسكري ، والغانمي ، وأبـو الحسـن الآمـدي ، وأبـو محمـد الخفـاجي (يقصـد ابـن سـنان الخفاجي صاحب سر الفصاحة) وغيرهم من علماء البيان . ولهم حجتان :

الحجة الأولى : قولهم الاستعارة لها آلة ، والتشبيه ليس له آلة فما كانت فيه آلة التشبيه ظاهرة فهو تشبيه . وما لم تكن فيه ظاهرة فهو استعارة .

الحجة الثانية : أن المفهوم من قولنا : زيد الأسد . مثل المفهوم مـن قولنـا : لقيت الأسد . وأتاني أسد . فإذا كانه مفهومهـا واحـداً في المبالغـة في المجـاز . فإذا قضينا بكون أحـدهما اسـتعارة وجـب أن يكـون الآخـر كـذلك بـلا تفرقـة بينهما »[2] .

ويهمنا من هذه النسبة نسبة هذا القول لأبي هلال : وابن سـنان والآمـدي أمـا

---

(١) الإيضاح ص ١٦٠ .

(٢) الطراز ٢٠٦/١ ليس المفهوم من ، لقيت « الأسد » مثل المفهوم من « زيد أسـد » كمـا يقول العلوي فالأول استعارة والثاني تشبيه وشتان بينهما ..!

الأولان فلأن لهما جهوداً معروفة في البحث البلاغي . وما تركاه في آثارهما العلمية هو الفيصل في هذا المجال .

وأما الثالث ـ الآمدي ـ فإنه وإن كان ناقداً أكثر منه واضعاً لقواعد البلاغة . فإن كلامه له وزنه هنا . وبخاصة في مرحلة اختلاط قضايا النقد بقضايا البلاغة .

أما الغانمي[1] فلا نعرف له جهداً يذكر في البحث البلاغى سوى آراء جزئية رددها بعض الكاتبين كابن الأثير مثلا . وكل ما نعرفه عنه أنه شاعر كان ذائع الصيت في عصر نظام الملك . ولكن . فإن قرض الشعر شيء والبحث في حقائق العلوم شيء آخر .

فما هو موقف أبي هلال وابن سنان؟ ذلك ما نعرض له الآن .

موقف أبي هلال :

لقد رجعنا إلى ما كتبه أبو هلال فوجدناه يقول :

« وقد يكون التشبيه بغير أداة وهو كقول امرئ القيس :

لـه أيطـلا ظـبي ، وسـاقا نعامـه وإرخـاء سـرحان وتقريـب تتفـل

هذا إذا لم يحمل على التشبيه فسد الكلام ـ هكذا ـ هكذا يقول أبو هلال مع أن الشاهد الذي ذكره استعارة وليس تشبيها ـ ثم قال :

« وهذا من بديع التشبيه ، لأنه شبه أربعة بأربعة » .

وكذلك قول المرقش :

النشـر مسـك والوجـوه دنـانير وأطـراف الأكـف عـنم

فهذه تشبيه ثلاثة بثلاثة في بيت واحد .

وضرب منه آخر ، ومنه قول امرئ القيس :

سـموت إليها بعـدما نـام أهلـها سـمو حباب الماء حالا علـى حـالا

---

(١) هو أبو العلاء محمد بن غانم المعروف بالغانمي الشاعر عاش في القرن الخامس الهجري .

فحذف حرف التشبيه .

وقول الوأواء :

فأسبلت لؤلؤاً من نـــرجس وســـقت ورداً وعضت على العنبـــاب بـــالبرد

ويعلق أبو هلال على هذا البيت فيقول : « إن فيه تشبيه خمسة بخمسة ولأنه لا يعرف له ثانياً في أشعارهم »[1] .

وقد خلط أبو هلال في عدّ البيت من التشبيه ـ كما خلط في عد بيت امرئ القيس . له أيطلا ظبي . وكلاهما من قبيل الاستعـــارة لا من التشبيـــه ويزيد أبو هلال مذهبه وضوحاً في التفرقة بين التشبيه البليغ والاستعارة فيقول بعد تعريف التشبيه :

« وقد جاء ـ يعنى التشبيه ـ في الشعر وفي سائر الكلام بغير أداة »[2] .

ويقول في تعريف الاستعارة :

« الاستعارة نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة لغرض »[3].

صحيح أن أبا هلال قد خلط في عد صور من التشبيه البليغ استعارة مثل : السفر ميزان القوم . ومثل قوله تعالى : ﴿ **هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ** ﴾ (البقرة:١٨٧) كما خلط في عد بعض صور الاستعارة تشبيهاً كما مر قريبًا ولكن الخلط في التطبيق شيء ، ووضع الحدود شيء آخر .

ويتضح من هذا كله أن أبا هلال برىء كل البراءة مما نسبه إليه صاحب الطراز ، فهو لم يقل أبداً أن الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو حذف الأداة وذكرها . فما وجدت فيه الأداة فتشبيه ، وما حذفت منه فهو استعارة . لم يقل بهذا قط . فكيف ينسب إليه صاحب الطراز ما لم يقله .. ؟ هذا ما يتعلق بأبي هلال . فما هو موقف ابن سنان إذن .. ؟

---

(١) انظر في هذه النقول : الصفحتين لأبي هلال ـ ٢٤٩ ، ٢٥١ .

(٢) الصناعتين ص ٢٤٩، ٢٥١ .

(٣) المصدر السابق ـ ص ٨٦٢ .

موقف ابن سنان الخفاجي :

أما أبو محمد الخفاجي المعروف بابن سنان والذي نسب إليه صاحب الطراز أنه يفرق بين الاستعارة والتشبيه بحذف الأداة وذكرها . فإن مذهبه في التفرقة بين التشبيه والاستعارة أكثر وضوحاً من مذهب أبى هلال العسكري .

ويتضح مذهب ابن سنان من إجابته على سؤال افترضه هو حيث يقول :

« فإن قال قائل فما الفرق بين الاستعارة والتشبيه؟ » ثم أجاب على هذا السؤال فقال :

« الفرق بينهما ما ذكره أبو الحسن يقصد أبا القاسم الحسن المعروف بالآمدي ـ وهو أن التشبيه على أصله لم يغير . عنه في الاستعمال وليس ـ ذلك الاستعارة ، لأن مخرج الاستعارة مخرج ما ليست العبارة له في أصل اللغة » .

ثم يقول بالحرف الواحد :

« وليس الفرق عندي بين التشبيه والاستعارة بأداة التشبيه فقط ، لأن التشبيه قد يرد بغير الألفاظ الموضوعة له ، ويكون حسناً مختاراً . ولا يعده أحد في جملة الاستعارة لخلوه من آلة التشبيه » ثم استشهد بقول الشاعر :

سفرن بدوراً وانتقبن أهلة ومسسن غصوناً والتفتن جآذراً

وقول الوأواء السابق :

فأسبلت لؤلؤاً من نرجس وسقت ورداً وعضت على العناب بالبرد

ثم علق على البيتين فقال :

« وكلاهما محض تشبيه ، وليسا باستعارة وإن لم يكن فيهما لفظ من ألفاظ التشبيه . وإنما الفرق بين الاستعارة والتشبيه ما حكيناه أولا »[1].

هذا ما يقوله ابن سنان . ولنا معه وقفتان :

إحداهما : أنه كأبي هلال يخلط في التطبيق بين صور الاستعارة وصور

---

(١) انظر : سر الفصاحة لابن سنان ص ١٠٩، ١١٠ .

التشبيه . فقد سلم له تمثيله بالبيت الأول : سفرن بدورا . فهو تشبيه كما قال . ولم يسلم له تمثيله بالبيت الثاني : فأسبلت لؤلؤاً . حيث عده تشبيهاً مثل أبي هلال . وهو استعارة إذ لا ذكر للشبه في الكلام .

والثانية : أنه وهو يتحدث عن مذهبه في التشبيه والاستعارة قد ضمّن هذا الحديث بيان مذهب الآمدي فيهما . بل إن رأى ابن سنان نفسه معتمد على رأي الآمدي فيهما . وفي ما ذكره غناء ـ الآن ـ عن تكرار مذهب الآمدي . فلنكتف بما قاله عنه ابن سنان .

مؤدى هذه النقول :

إن مؤدى هذه النقول لا يختلف معنا فيه منصف ، وهو أن ما ذكره صاحب الطراز من نسبة هذا الرأي إلى كل من أبي هلال ، وابن سنان ، والآمدي نسبة لا يؤيدها شاهد من أثر ، فهي إذن نسبة غير صحيحة : إذ لو كان لأحدهم ـ أعني هؤلاء الثلاثة ـ صلة بهذا الرأي لعثرنا عليها في مصنفاتهم . إن كل ما يؤخذ على أبى هلال وابن سنان إنما هو الخلط في توجيه بعض النصوص ـ كما تقدم ـ لكن هذا الخلط لا يصلح لأن يقام عليه رأي ما داما قد صرحا بمذهبيهما في أن التشبيه يأتي بدون أداة تشبيه . ولو أنهما اكتفيا بالتمثيل لكان لما قاله صاحب الطراز دليل من الصحة أما مع هذا الوضوح النصي في مصنفاتهم فإن نسبة صاحب الطراز إليهما هذا الرأي نسبة واهية في ميزان البحث الصحيح .

وإذا تقرر هذا فنحن أمام سؤال خطير ، فمن أين لصاحب الطراز هذه النسبة التي خلت كتابات المنسوب إليهم منها . من أين استقى صاحب الطراز هذا القول؟ أهو مختلق له؟ كلا ..

إن المسألة ـ في نظرنا ـ قد اكتنفها بعض الغموض ، وسوء فهم لبعض النصوص والذى وقع في سوء الفهم إنما هو صاحب الطراز نفسه . والقصة تبدأ هكذا .

ابن الأثير أول من أثار هذه الشبهة :

إن أول من أثار هذه الشبهة هو ابن الأثير حيث يقول :

« ولقد رأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجى ـ رحمه الله ـ قد خلط الاستعارة بالتشبيه المضمر الأداة . ولم يفرق بينهما . وتأسى في ذلك بغيره من علماء البيان كأبي هلال العسكري ، والغانمي ، وأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي »[1] .

وسبب هذه الحملة التي شنها ابن الأثير على ابن سنان أن ابن سنان تابع الآمدي في عد كلمة « صلبه » في بيت امرئ القيس في وصف الليل الطويل :

وليل كموج البحر أرخى سدوله ... على بأنواع الهموم ليبتلى

فقلت له لما تمطى بصلبه ... وأردف أعجازاً ونآء بكلكل

ألا أيها الليل الطويل ألا أنجل ... بصبح . وما الإصباح منك بأمثل

تابع ابن سنان الآمدي في عد « صلبه » استعارة . وابن الأثير يرى أن كلمة صلبه تشبيه مدعياً أن المشبه مذكور ، وهو الليل ، فعاب ابن سنان على هذا الخلط .

ويحسن بنا أن نذكر نصوص الثلاثة : الآمدي ـ ابن سنان ـ ابن الأثير ، حتى يتضح لنا بلا خفاء منشأ هذه الشبهة .

قال الآمدي مدافعاً عن امرئ القيس في أبياته المتقدمة :

« وقد عاب امرأ القيس بهذا المعنى من لم يعرف موضوعات المعانى ولا المجازات . وهو في غاية الحسن والجودة . وهو إنما قصد وصف أجزاء الليل الطويل فذكر امتداده ووسطه ، وتثاقل صدره للذهاب والانبعاث ، وترادف أعجازه ، وأواخره شيئاً فشيئاً . وهذا عندي منتظم لجميع نعوت الليل على هيئته . وذلك أشد ما يكون على من يراعيه . ويترقب تصرمه . فلما جعل له وسطاً يمتد وأعجازاً رادفه للوسط ، وصدراً متثاقلا في نهوضه حسن أن يستعير للوسط اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ، وصلح أن يستعير للصدر

---

(١) المثل السائر ١/١١ .

اسم الكلكل من أجل نهوضه . وهـذا أقـرب الاسـتعارات مـن الحقيقـة ، وأشـد ملاءمة لما استعيرت له »[1] .

وخلاصة كلام الآمدي هنا :

أن هذه الاستعارات يقوي بعضها بعضاً لا ببناء كل منهـا علـى الأخـرى بـل هي من أعلى الاستعارات قيمة .

ثم جاء ابن سنان فلم يختلف مع الآمدي في عد « الصلب » اسـتعارة ، وإنمـا اختلف معه في جعل هذه الاستعارة من الاستعارات العالية . يقول ابن سنان :

كلام ابن سنان :

« وهذا الذى قاله أبو القاسم لا أرضى به غاية الرضا . ولو كنـت أسـكن إلى تقليد أحد من العلماء بهذه الصناعة أو أجـنح إلى اتبـاع مذهبـه مـن غـير نظـر وتأمل ، لم أعدل عما يقوله أبو القاسـم لصـحة فكـره ، وسـلامة نظـره وصـفاء ذهنه ، وسعة علمه ولكنى أغلب الحق عليه ولا أتبع الهوى فيمـا يـذهب إليـه . وبيت امرئ القيس عندي ليس من جيد الاستعارة ولا رديئها بل هو مـن الوسـط بينهما . وإنما قلت ذلك لأن أبا القاسم أفصح بأن امرأ القـيس لمـا جعـل لليـل وسطاً وعجزاً ، استعار له اسم الصلب ، وجعله متمطياً من أجـل امتـداده وذكـر الكلكل من أجل نهوضـه فكـل هـذا إنمـا يحسـن بعضـه لأجـل بعـض . فـذكر الصلب إنما حسن لأجل العجـز والوسـط والتمطـي لأجـل الصـلب . والكلكـل لمجموع ذلك . وهذه (هي) الاسـتعارة المبنيـة علـى غيرهـا . فلـذلك لم أر أن أجعلها من أبلغ الاستعارات وأجدرها بالحمد والوصف »[2] .

وخلاصة كلام ابن سنان :

أولا : أنه يوافق الآمدي على عده « الصلب » استعارة وليس تشبيهاً .

ثانياً : يخالفه في كون هذه الاستعارة من أعلى الاستعارات . بل هـي وسـط

---

(١) الموازنة ص ٤١٢ .

(٢) سر الفصاحة ص ١١٣ .

بين الجيد والرديء وذلك لأن هذه الاستعارة «الصلب» مبنية على غيرها . والاستعارة المبنية على غيرها في نقد ابن سنان بعيدة مطرحة .

موقف ابن الأثير من هذا الكلام :

ثم جاء ابن الأثير فشن حملته على ابن سنان لسببين :

الأول : أنه عد كلمة «صلبه» استعارة متأسياً بالآمدي مع أن ابن الأثير يرى أنه تشبيه .

الثانى : أن من الأسس النقدية عند ابن سنان أن الاستعارة المبنية على أخرى تكون بعيدة مطرحة . فكيف يعد الاستعارة في «صلبه» متوسطة . وكان مقتضى مذهبه أن تكون بعيدة مطرحة .. ؟

وفي هذا يقول ابن الأثير :

«وهذا البيت من التشبيه المضمر الأداة ، لأن المستعار له ـ أي المشبه ـ مذكور وهو الليل . وعلى الخطأ في خلطه بالاستعارة فإن ابن سنان أخطأ في الرد على الآمدي ولم يوفق للصواب ، وأنا لا أتكلم على ما ذكره ولا أضايقه في الاستعارة والتشبيه ، بل أنزل معه على ما رآه من أنه استعارة ، ثم أبين فساد ما ذهب إليه»[1] .

وبعد هذا أورد ابن الأثير نقده الذي أشرنا إليه . فمنشأ هذا اللوم عند ابن الأثير على كل من الآمدي وابن سنان إنما هو مجرد الخلط كما يرى ابن الأثير مع أن الخلط وقع فيه ابن الأثير نفسه ، فالحق مع الآمدي وابن سنان في جعل «صلبه» استعارة ، لأن الليل المذكور ليس هو المشبه . بل المشبه وسطه وامتداده فلا ذكر للمشبه إذن ، وعلى فرض أن المشبه الليل فليس «صلبه» محمولا عليه حتى يقال إنه تشبيه فلا حجة لابن الأثير عليهما . وعلى كل فإن الذي يهمنا هنا هو تصور ابن الأثير أن الآمدي وابن سنان قد اختلط عليهما الأمر ، ولا يهمنا صدق ذلك التصور . لأن الذي نريد قوله إن السبب في غضبة ابن الأثير إنما هو الخلط وليس تقعيد القواعد ووضع التعويقات . وإذا

---

(١) المثل السائر ٢/١١١ .

كان هـذا قد وضح بالنسبة للآمـدي وابن سـنان فمـا وجـه نسـبة هـذا الخلـط لأبي هلال عند ابن الأثير؟

موقف ابن الأثير من أبى هلال :

والجواب ليس بعيداً أن يكون ابن الأثير قد اطلع على ما كتبه أبـو هـلال في الصناعتين ، وقد مر بنا مراراً أن أبـا هـلال قـد خلـط فعـلا ـ في التمثيـل ـ بـين الاستعارة والتشبيه البليغ . ولهذا كله لام ابن الأثـير هـؤلاء الثلاثـة . واكتفـى في لومه بنسبة الخلط إليهم ولم يزد .

وهنا يبرز دور صاحب الطراز في تجسيم هذه الشـبهة . فـلا ريـب أنـه اطلـع على كلام ابن الأثير ، ورآه يصرح بذكر الآمدي وأبي هـلال وابـن سـنان . فظـن أن هؤلاء الثلاثة قد فرقوا بين التشبيه والاستعارة بوجود الأداة أو عدم وجودها . وتطـوع صاحب الطراز بأن يصـرح بأن التشـبيه عنـد هـؤلاء مـا كانـت لـه آلـة ظاهرة . إنني أكاد أجزم بأن هذه الزيادة لصاحب الطراز نفسه ، لأننا نراه يقـول عقب الفراغ من ذكر هذا الرأي : هذا مغزى كلام الفريقين مع فضل تهذيب لنا لم يقولوه[1] ..» أفلا تراه يصرح هنا بأنه أتى بتهذيبات من عنـده لم يقلـها مـن نسب الرأي إليهم . هذا .. وقد شاع هذا الرأي بعد الذي قرره ـ خطأ ـ صـاحب الطراز الذي ألبس الآمدي وابن الأثـير ، وابـن سـنان غـير أثـوابهم . وتسـبب في توريط بعض المتأخرين والمحدثين[2] حين استسمنوا ورم هذا الكـلام فحسـبوه حقيقة ، ولو أن صاحب الطراز محص كلام ابن الأثير لم يقع في ذلـك الـوهم ، ولكنه سامحه الله تعجل فورط نفسه وورط غيره ، واتهم بريئاً .

وقد تابعت هذه الفكرة المنسوبة إلى هؤلاء الثلاثة فلم أجد لها ذكـرا في أي مرجع غير صاحب الطراز الذي فهم ـ خطأ ـ كلام ابن الأثير . ولهذا فـإن القـول بأن التشـبيه البليـغ قسـم مـن أقسـام الاسـتعارة بنـاء علـى التفرقـة بـين التشـبيه والاستعارة بوجود الأداة وحذفها . منسوباً هـذا القـول إلى الآمـدي وأبـي هـلال

---

(١) الطراز ٧٠٢/١ .

(٢) انظر : البلاغة التطبيقية للأستاذ الدكتور أحمد إبراهيم موسى حيث نسـب هـذا الـرأي إلى الآمدي والغانمي وأبي هلال وابن سنان تماماً كما جاء في الطراز .

وابن سنان . قول دعى منسوب إلى غير أبيه . فينبغي طرحه من بين جملة الآراء في هذا الفرع . وفوق كل ذى علم عليم[1] .

الرأي الثامن :

القول بأنه استعارة مع عدم التوسع في حدها.. ؟!

هذا القول بينه وبين القول (السابع) إئتلاف واختلاف . فكلاهما يرى أن التشبيه البليغ قسم من أقسام الاستعارة على الوجه الذي تقدم أما هذا القول فلا يدخل أدنى تعديل على حد الاستعارة أيًّا كان هو : اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع القرينة الصارفة عن المعنى الأصلي . أو استعمال اللفظ في غيرما وضع له .. إلخ .

أو الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له[2] .

إن القائل بهذا الرأي (الثامن) أبقى هذه الضوابط التي حدوا بها الاستعارة على ما هي عليه دون أن تمس . وهذا هو وجه الاختلاف بين القولين . فالخلاف في الرأي السابع ـ إذا سلمنا به جدلا[3] خلاف لفظي كما قال الخطيب راجع إلى الكشف عن معنى التشبيه والاستعارة في الاصطلاح .

أما في الرأي الثامن فإن الخلاف موضوعي عميق الجذور ، تخطى حدود اللفظ إلى لب المعنى . ونسبته إلى من نسب إليه صحيحة . فما هو هذا الرأي . ومن هو صاحبه الذاهب إليه .. ؟

الرأى وصاحبه :

أما صاحب الرأي فهو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩١ هـ صاحب المختصر والمطول على التلخيص ، والمشهور بالسعد ، وهو من أبرز المصنفين في علوم البلاغة .

---

(١) ومن أمانة البحث أن نقول إن ابن سنان صرح بأن الرماني فرق بين التشبيه والاستعارة بذكر الأداة ولم يرتض ابن سنان هذا القول (سر الفصاحة ص ١٠٩) .

(٢) شروح التلخيص ـ ٤/٥٠ .

(٣) تقدم البحث حول هذا القول وظهر أنه لا وجود له عند من نسب إليهم .

وهو يكاد ينفرد بجعل التشبيه البليغ ـ مطلقاً ـ قسما من أقسام الاستعارة قولا واحداً .

وحين أبدى هذا الرأي لم يكن يخفى عليه ما يواجه به رأيه من اعتراضات ولهذا فإنه احتال على دفع كل اعتراض يقف عقبة أمام ما يريد أن يقرره . وقد أورد هذا الرأي في المختصر والمطول . وكلامه في المطول أوفى في بابه من كلامه في المختصر .

ويبدأ في المختصر بما عليه القول في تعريف الاستعارة ، ويجاريهم عليه فيخرج صور التشبيه البليغ من الاستعارة حسبما اقتضاه التعريف عندهم ، ولكنه لا يلبث حتى يعود فينازع القوم ، وفي مقدمتهم مصنف التلخيص ، ويتخذ من هذا النزاع طريقاً لتقرير رأيه الذي خالف فيه الجميع . وهذا نصه :

نص السعد :

« قال المصنف رحمه الله تعالى : فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له[1] . والمراد بمعناه ما عني باللفظ ـ أي المعنى المجازي الطارئ ـ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا يخرج من تفسير الاستعارة نحو زيد أسد ، ومررت بزيد أسداً . مما يكون اللفظ (فيه) مستعملا فيما وضع له ، وإن تضمن تشبيه شيء به . وذلك لأنه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له ، لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له ، لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه[2] . و« ما » في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز . وأسد في الأمثلة المذكورة ليس مجازاً

---

(١) إذا استعير القمر ـ مثلا ـ للفتاة الجميلة ، فقد تضمن هذا تشبيه المعنى المجازي للقمر ، وهو الفتاة الجميلة بالمعنى الحقيقي له وهو الرونق والبهاء فيكون في هذا قد تضمن تشبيه معناه المجازي بما وضع في أصل اللغة .

(٢) أي أن « أسد » في قولنا : زيد أسد مستعمل فيما وضع له . فلو قيل إنه استعارة لزم من هذا القول أن يكون « أسد » قد تضمن تشبيه معناه المستعمل فيه هنا ـ المعنى المجازي ـ بمعناه الموضوع له . ولا فرق بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الموضوع . فيكون قد وقع تشبيه الأسد بنفسه ولهذا خرج المثال من باب المجاز .

لكونه مستعملا في ما وضع له»[1] هذا ما ذكره السعد مجارياً فيه ما كاد يستقر عليه الرأي عند البلاغيين ولكنه ما ذكره إلا ليعود فينازع فيه تمهيداً لتقرير رأيه هو. ولذا فإنه ما كاد يفرغ من تقريرما يلزم على مذاهب غيره حتى عاد فقال :

« .. وفيه بحث ، لأنا لا نسلم أنه ـ أي الأسد ـ مستعمل فيما وضع له . بل في معنى الشجاع ، فيكون مجازاً واستعارة كما في رأيت أسداً يرمي بقرينة حمله على زيد » .

ولا دليل لهم على حذف أداة التشبيه ، وإن التقدير كأسد واستدلالهم على ذلك بأنه قد أوقع الأسد على زيد ومعلوم أن الإنسان لا يكون أسداً ـ أي حقيقة ـ فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أداته قصداً إلى المبالغة .

الكلام الذي يشير إليه السعد هنا هو كلام السكاكي في تقرير التشبيه في زيد أسد ثم علق السعد على كلام السكاكي بأنه :

« فاسد ، لأن المصير إلى ذلك ـ التشبيه ـ إنما يجب إذا كان أسد مستعملا في معناه الحقيقى ، وأما إذا كان مجازاً عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيح؟! وبعد أن رد كلام السكاكي قال :

« ويدل على ما ذكرنا أن المشبه به في مثل هذا المقام كثيراً ما يتعلق به الجار والمجرور . كقوله أسد علىّ وفي الحروب نعامة مجترئ صائل علىّ وكقوله : والطير أغربة عليه .. أي باكية »[2] .

ويقول السعد في المطول :

« فقولنا زيد أسد . أصله زيد رجل شجاع كالأسد . فحذفنا المشبه ـ أي رجل شجاع ـ واستعملنا المشبه به ـ أسد ـ في معناه . فيكون استعارة »[3].

---

(١) شروح التلخيص مختصر السعد ٥١/٤ .

(٢) شروح التلخيص: مختصر السعد ٥٢/٤ وما بعدها . والشاهد أن اللذين ذكرهما الأول لعمران بن خطاب وتمامه: فتخاء تنفر من صفير الصافر. قاله في توبيخ الحجاج . والثاني لأبي العلاء المعري قاله في رثاء الشريف الطاهر الموسوي وتمامه : فتح السرا وساكنات لصاف وفتخاء مسترخية. والسراة ولصاف جبلان .

(٣) المطول ص ٣٥٩ .

وإلى هنا يكون السعد قد فرغ من بيان مذهبه ، ومناقشة موانعه عند مخالفيه ، ثم التدليل على صحة رأيه ـ في نظره ـ بما ذكر من الشاهدين المذكورين والتوجيه الذي فسّر به «زيد أسد» بما يتفق مع نظرته .

ورأى السعد هذا ـ مع غرابته ـ شديد الصلة بتوجيهات الإمام عبد القاهر الجرجاني فهو الذي فتح الباب على مصراعيه لمثل هذا الرأي من تجويزه حمل زيد أسد على المجاز فجاء السعد ولاحت أمامه هذه الفكرة . فاحتال على تأصيلها وسوق الأدلة عليها ، ومن طريف ما يقال هنا أن الإمام عبد القاهر قد صرّح بمجازية «أسد» لا مع ذكر المشبه فحسب ، بل مع ذكر الأداة نفسها . فقد قال وهو بصدد الحديث عن كأن وحسبت وخلت وظننت ومتى تدخل هذه الأدوات على الخبر؟

«كقولنا : كأن زيداً منطلق ، أو مجازاً يقصد به خلاف ظاهره نحو : كأن زيداً أسد»؟!

والفرق بين ما قرره عبد القاهرة المقتدى به ، وبين ما قرره السعد المقتدي ، أن عبد القاهر جعل الكلام هناك في الحمل على المجاز درجات أما السعد فقد جزم جزماً بأن زيد أسد مجاز وكفى .

نقد مذهب السعد :

لم يسلم مذهب السعد في حمل التشبيه البليغ على المجاز . وكان من أبرز ناقديه تلميذه السيد الشريف الجرجاني . وفي ذلك يقول :

«وما قيل من أن أسداً في زيد أسد مستعمل في المشبه : أي المجترئ فيكون استعارة مردود بأن هذا المجموع ليس مشبهاً بالأسد فإن الشجاعة خارجة عن الطرفين اتفاقاً . فالحق أن أسداً مستعمل هناك في معناه الحقيقي . وقد حمل على زيد بناء على دعوى كونه من أفراده ، فلا يظهر حينئذ تقدير الأداة لفوات المبالغة . فإذا قلت زيد كالأسد فقد جعلت مشابهته للأسد مقصوداً بالإثبات . وإذا قلت : زيد أسد كان مقصودك حمله عليه لا مشابهته إياه كما في سائر أفراده»[1].

---

(١) الأسرار ص ٨٨٢ .

« ثم إنه قد يلاحظ على سبيل التبعية لمعناه الحقيقي ما يلزمه من الجراءة والصولة وغيرهما من المعانى الملازمة فيعمل في الظرف باعتبار ذلك المعنى التابع . وقد يرفع به الفاعل أيضاً كما في قولك : رأيت رجلاً أسداً أبوه . إما لقصد معنى المشابهة أو باعتبار اللازم[1] ، سواء جعل تابعاً أو مستعملا فيه اللفظ »[2] .

مؤدى هذا النقد :

بنى السيد نقده لمذهب السعد على أمرين :

أحدهما : أن مجموع زيد رجل جريء ليس مشبهاً بالأسد لخروج الشجاعة عن الطرفين . زيد ، ورجل جريء . وكأن السيد يلمح هنا صلة تشبيهية بين زيد ، ورجل جريء . وإلا فهما ليسا طرفين . وبناء على هذا الفهم قرر أن الأسد في زيد أسد مستعمل في معناه الحقيقي لا في معنى الرجل الجريء . وإنما حمل « أسد » على زيد ـ بدون أداة ـ لقصد المبالغة . وقد فرق السعد بين أن يقال : زيد كالأسد ، وأن يقال : زيد أسد . ففي المثال الأول يقصد من الكلام إنشاء أسدية زيد وإثباتها . أما في المثال الثاني . فالمقصود هو حمل أسد على زيد لكونه أمراً مستقرًّا فيه فلا يحتاج إلى الإخبار عنه به ، ولذا تمتنع فيه الأداة وفاء بحق المبالغة .

وثانيهما : أن السعد لا حجة له في تعلق الجار والمجرور بالمشبه به حتى يلزم القول بأنه مشتق . لأن أمر ذلك التعلق راجع إلى ما يلزم تصوره من المعانى التابعة للمعنى الحقيقي مثل كونه جريئاً وصائلا . لا يقال إن السعد بنى التعلق على هذا التأويل الذى صرّح به السيد . لأن السيد جعل هذه المعاني تابعة للمعنى الحقيقي فهي مردوفة عليه . أما السعد فقد جعل هذه المعاني هي المقصودة قصداً من أول الأمر فالفرق بين الاعتبارين كبير .

---

(١) في الأصل : أولا باعتبار اللازم . بزيادة « لا » والصواب سقوطها .
(٢) حاشية السيد على الكشاف ـ ١/٢٠٦ .

نقد المغربي لمذهب السعد :

وممن تصدى لنقد مذهب السعد ابن يعقوب المغربي . وقد أورد على مذهب السعد عدة مآخذ جوهرية منها :

اختلافه معه في تعلق الجار والمجرور بأسد على تأويل الاشتقاق فيه . وفي ذلك يقول : « وفيما تقرر نظر من وجهين :

أحدهما : أن ما ذكر في الاستدلال على أن أسداً في قولنا : زيد أسد استعمل في غير معناه الأصلي ثم حمل على زيد ليكون استعارة وهو تعلق المجرور به لنقله إلى المشتق وهو المجترئ إذ لو بقى على أصله لكان جامداً فلا يصح التعلق به . ويرد عليه أن الأسد استعمل في مفهوم المجترئ على أن يكون المجترئ هو المشبه كما هو ظاهر العبارة فاسد . لأن المستعار له هو الطرف المشبه . والمجترئ وجه شبه ولا يدخل في الطرف . وإلا طلب وجه آخر لصحة التشبيه ، فتتبعه الاستعارة . ولا وجه سوى الاجتراء . وإذا بطل التشبيه على هذا الاعتبار بطلت الاستعارة المبنية عليه . وإذا استعمل ـ أي الأسد ـ في مصدوقه ـ أي الحيوان المعروف ـ لم يتعلق به المجرور إلا باعتبار وصفه التابع المدلول عليه بالالتزام .

وثانيهما : أن هذا الاستدلال يفيد أن نحو زيد أسد يختار فيه كونه استعارة لا تشبيهاً بليغاً .. »[1] .

ومؤدى هذا النقد :

لم يسلم المغربي للسعد بمدعاه وأبطل كون الجار والمجرور متعلقا بأسد باعتبار معنى الاشتقاق فيه ـ أي مجترئ ـ لأن هذا الوصف هو وجه الشبه فإن جعل الأسد مستعملا فيه احتاج الكلام إلى وجه آخر ليصح التشبيه ـ ولا وجه سوى الاجتراء ـ فيبطل حينئذ التشبيه وتبطل الاستعارة المبنية عليه . فلا مناص إذن من التسليم بأن « أسد » مستعمل في معناه الحقيقى . وعليه فلا استعارة

---

(١) شروح التلخيص : مواهب الفتاح للمغربي ٤/٤٥ وما قبلها .

أيضاً أما أمر التعلق مع هذا الوجه الأخير ـ استعمال الأسد في معناه الحقيقى ـ فيرى المغربي كما رأى السيد الشريف من قبل أن تعلق الجار والمجرور به باعتبار معناه التابع اللازم لمعناه الحقيقي . وهذا نقد طيب ووجيه .

ويمضى المغربي فيقول إن هذا الاستدلال الذى استدل به السعد يصلح لترجيح جانب الاستعارة في المثال على جانب التشبيه البليغ . ولا يلزم منه القطع بأنه استعارة .

نقد الدسوقي لمذهب السعد :

ويدفع الدسوقي استدلال السعد بالجار والمجرور بأنه ليس بلازم أن يكون الجار والمجرور متعلقين بأسد بعد تأويله بالمشتق . إذ لا مانع من تعلق الجار والمجرور في أسد علىّ ، وفي : والطير أغربة عليه . بمعنى الأداة المحذوفة ويكون المعنى : أنت تشبه أسداً عليّ . والطير تشبه أغربة عليه[1] . وعلى هذا فإن فكرة تعلق الجار والمجرور هذه ليس لها وجود إلا في ذهن السعد ، فقد ردها غيره ولم يسلموا له فيها وهى من صلب استدلاله على ما قال .

وقفة أخرى مع مذهب السعد :

ونضيف إلى ما ذكره هؤلاء الأعلام أن : رجل جريء التي جعلها السعد هي المشبه هي ما يراد من زيد حين يراد تشبيهه بالأسد . وليس شيئاً منفصلا عنه فإذا ادعى السعد أن « أسد » مستعمل في معنى كلي وزيد أحد أفراد ذلك المعنى فإن هذا المعنى الكلي « رجل جريء » داخل في جنس الأسد وحقيقته والأسد معنى كلي كذلك . فهل يجوز على طريقة السعد ومنهجه أن يكون معنى كلى داخلا في معنى كلى آخر وهما مختلفان ؟!

ثم إن في مذهب السعد قلباً لما استقر في عرف البلاغة ومنطق البيان . فإن من يسمع آخر يقول : فلان أسد « يدرك في التو العلاقة بين هذين الطرفين

---

(١) شروح التلخيص : حاشية الدسوقي ٤/٤٥ .

دون أن يكون في حاجة إلى مزيد بيان حتى يقول له السعد انتظر فبين الطرفين أمر خبىء هو «رجل جرىء» ؟! فما أبعد ما يقرره السعد ـ هنا ـ عن الذوق البياني ، وعن طبائع النفوس . إن مذهب السعد ـ فيما نرى ـ فوق أنه دعوى من غير دليل . فإنه أحق ما قيل في هذا الفرع بالرفض ، لأنه مذهب مبهم وهزيل .

الرأي التاسع : القول بجواز الأمرين فيه على حد سواء :

ينسب هذا القول ـ بحق ـ لابن يعقوب المغربي . فهو باحث حاد الذكاء قد ألم بأطراف المشكلة سلباً وإيجاباً . لم ينتصر للتشبيه على الاستعارة «ولم ينتصر للاستعارة على التشبيه بل أدار البحث حولهما في حيدة تامة . تعرض لأدلة من حمل : زيد أسد . على التشبيه ونقدها واحداً واحداً ، ذاكراً في نقده ما لهم وما عليهم .

وتعرض لأدلة من حمله على الاستعارة واحداً واحداً ، مبيناً ما هو صحيح مقبول وما هو قابل للبحث والنظر .

ومن يقرأ له نقوده في جانب التشبيه يظمن ظنًّا قويًّا أن التشبيه البليغ عنده ما هو إلا استعارة .

وإذا اطلع على نقوده في جانب الاستعارة لم يسعه إلا أن يعتقد ابن يعقوب لا يجوز في «زيد أسد» إلا التشبيه؟

وقد تقدم بعض من نقده لمذهب السعد . نورد هنا بعضاً من نقده لمن يقول إن «زيد أسد» لا يصلح للاستعارة قط . وفي هذا القول يقول :

«وإنما يتعين كونه تشبيهاً لو كان بحيث لو جعل مكانه المشبه لم يصح . فإن إسناد التشبيه هو أن لا يصح إيقاع المشبه موضع لفظ المشبه به . وسواء حينئذ كان (الكلام) [1] بحيث يتأتى فيه تقدير الأداة كقوله تعالى : ﴿ **وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ**

---

(١) في الأصل ـ السطح . بدل ـ الكلام وهذا خطأ ظاهر . ولذا آثرنا الكلام عليها ووضعناها بين علامتين للتنبيه .

﴿ ٱلسَّحَابِ ﴾ (النمل:٨٨) أولا يمكن إلا بالتأويل والنظر إلى المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ ﴾ (فاطر:١٢) إذ لو جعل مكان البحرين المؤمن والكافر اللذين هما المشبهان .. وقيل في غير القرآن ـ مثلا وما يستوى المؤمن والكافر لم يصح مع قوله : ﴿ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ (فاطر:١٢). وها هنا ـ أي في زيد أسد ـ أن جعل لفظ المشبه مكان لفظ المشبه به صح أن يكون التقدير : زيد ذات صدقت عليها الشجاعة كالأسد»[١].

فأنت ترى أن ابن يعقوب هنا ينتصر للاستعارة على التشبيه ، مثلما انتصر قبلا للتشبيه على الاستعارة . فهو لا مع هذا ، ولا مع ذاك .

أما رأيه الخاص فقد أوضحه بعد نقد أدلة المذهبين ، وفيه يقول : «وثَمَّ مرتبة أخرى ... فقولك مثلا زيد أسد ، فيه ادعاء دخول المشبه في المشبه به ، والصورة الظاهرة كافية في ذلك . وقولك : رأيت أسداً يرمى . فيه إظهار تسليم الدخول بواسطة جحد المشبه في التركيب بالكلية .

ولا شك أن المرتبة الثانية ـ رأيت أسدا يرمى ـ أقرى من الأولى ـ زيد أسد ـ فهي أولى بالاستعارة . والأولى ينبغي أن تسمى تشبيهاً بليغاً ولا يسع المستدل إنكار المرتبتين . لذكر المشبه في الأولى على وجه يصح فيه تقدير أداته لفظاً وذكر المشبه في الثانية على وجه لا يصح المشبه معه إلا بالتأويل في القرائن ... وقصر الاستعارة على المرتبة الثانية لا يحمل معنى الأولى ، ولكن يرى أن الثانية أولى بالاستعارة»[٢].

ويجيب على سؤال حاصله : لما لم يجعل زيد أسد استعارة ما دامت ممكنة فيه؟ ويقول في الجواب : «أن حاصل التشبيه البليغ الادعاء . والادعاء لا يخرج الشيء عن أصله ، فروعي فيه تقدير الأداة في نفس الأمر ، واكتفى بالادعاء بالصورة الظاهرة المفيدة لمطلق المبالغة فأبقى كل لفظ على معناه .. بخلاف

---

(١) شروح التلخيص ـ مواهب الفتاح ـ ٤/٤٣ ـ وما بعدها .
(٢) المرجع السابق ـ مواهب الفتاح ـ ٤/٥٥-٥٦ .

المرتبة الثانية : رأيت أسداً يرمي ـ فقد صير فيها المشبه من مسميات اللفظ ـ أي المشبه به ـ فروعي . فجعل اللفظ منقولا ولا حجر في الاصطلاح »[1].

ويخلص من هذا كله إلى جماع الرأي عنده فيقول :

« وإذا تبين أن الأمر اصطلاحي ، فمن رأى إدخال المرتبة الأولى ـ زيد أسد ـ في الاستعارة فله ذلك . ويجب عليه أن يزيد ما يفهم به دخولها .

ومن لم ير ذلك أشار إلى إخراج ما ذكر بأن شرط الاستعارة أن لا يذكر المشبه على وجه يتمكن التشبيه فيه . ومن هنا كان الخلف لفظيًّا ، إذ حاصله أن هنا تركيباً أجرى فيه المشبه به على المشبه . وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به . وهل يجعل فيه لفظ المشبه به استعارة ، ويسمى بها نظراً للادعاء ، أو لا يسمى ولا يقدر النقل ولو أمكن نظراً إلى أن الأولى بها ما هو أعلى؟ [2] فقد اتفق على المعنى ، واختلف في التسمية اصطلاحاً بتقدير النقل وعدمه[3].

وهكذا ينتهى المغربي إلى رأى لا يرجح فيه جانباً على آخر بل الجانبان عنده سواء .

ولا تظن أنه غير متأثر بتوجيهات الإمام عبد القاهر ، فقد رأيناه في أكثر من موضوع يجوز الاستعارة مثلما جوّز التشبيه .

قيمة هذا الرأي :

لا يسلم ما رآه المغربي من مآخذ . وأظهر ما يوجه إلى تسويته هنا بإطلاق التشبيه أو الاستعارة على زيد أسد وما شاكله أن فكرة نقل المشبه به إلى المشبه نفسه ادعاء . ما يضعفه أضعاف أضعاف ما يقويه . أما اعتبار الخلاف اصطلاحيًّا فهذا يكون مقبولا لو كنا بصدد إنشاء الاصطلاحات من جديد . أما وقد وضعوا لكل من التشبيه والاستعارة حدودهما فلا معنى للاحتجاج به أبداً .

---

(١) أي الأولى بالاستعارة ما هو أعلى من زيد أسد ، لأن ذكر المشبه يقدح فيها فلا يناسبها إلا ما حذف فيه المشبه مثل رأيت أسداً يرمي ، إذ هو الأعلى من زيد أسد .

(٢) شروح التلخيص ـ ٥٦/٤ . (٣) شروح التلخيص ـ عروس الأفراح ـ ٢٩٨/٣ .

الرأى العاشر :

القول بأنه تشبيه أو استعارة مع ترجيح الاستعارة

من أبرز أنصار هذا الرأي ، وأكثرهم تحمساً للدفاع عنه ، وإيراد الأدلة عليه أحمد بن علي بن عبد الكافي الملقب ببهاء الدين ، والمشهور بالسبكي المتوفى سنة ٧٧٣ هـ وهو من شراح التلخيص البارزين ، كان مفتياً وقاضياً بمصر ودمشق وكتاب « عروس الأفراح » خير شاهد على علمه واجتهاده .

تبنى السبكي القول بجواز حمل التشبيه البليغ على التشبيه الاصطلاحى وحمله على الاستعارة مرجحاً الحمل على الاستعارة على الحمل على التشبيه. وتراه في كتابه المذكور قد حشد كل ما رأى فيه تقوية رأيه . وقد سلك في نصرة رأيه منهجاً ذا شقين :

أحدهما : النظر الفاحص في الأسلوب نفسه « زيد أسد مثلا » ــ ومناقشة بعض المصطلحات الفنية التي وضعها البلاغيون وعلماء أصول الفقه .

والثانى : تصيد أقوال بعض السابقين من المفسرين والبلاغيين والنقاد ـ الذين حملوا بعض صور التشبيه البليغ على الاستعارة .

وهو في هذا وذاك أطول شراح التلخيص باعا في توجيه المسألة ، فقد أولاها عناية فائقة ، واستبدت الفكرة بمساحة كبيرة من كتابه عروس الأفراح حيث جمع فيه فأوعى .

وقد استهل بحثه في الموضوع بقوله :

« إذا كان طرفا التشبيه مذكورين ، والمشبه به خبر مبتدأ ، أو في حكمه : مثل خبر كان وأن وثاني مفعولي علمت ، والحال . فهل يكون ذلك تشبيهاً أو استعارة . . ؟ »[1] .

---

(١) شروح التلخيص ـ عروس الأفراح ـ ٢٩٨/٣ .

ثم يجيب بقوله :

« اختلفوا فيه . وأنا أذكر ما يتضح لي أنه الصواب : ثم أتحفه بكلام الناس في ذلك .

أما الذي يتضح لى ـ وبالله التوفيق ـ فهو أن ذلك على قسمين : تارة يقصد به التشبيه . فتكون أداة التشبيه مقدرة ، وتارة يقصد به الاستعارة فلا تكون مقدرة ، ويكون الأسد ـ أي من زيد أسد ـ مستعملا في غير حقيقته ويكون ذكر زيد والإخبار عنه بما لا يصلح له حقيقة قرينة صارفه إلى الاستعارة دالة عليها . فإن قامت قرينة دالة على حذف الأداة صرنا إليه . وإن لم تقم فنحن بين إضمار واستعارة[1] .

وإلى هنا يتضح أمر التجويز للحملين عند السبكي . أما ترجيح الاستعارة على التشبيه فيؤخذ من قوله الآتي :

« والاستعارة أولى ، فليصر إليها . والأصوليون مختلفون فيما إذا دار الأمر بين المجاز والإضمار أيهما أولى؟ . وذلك في مطلق المجاز وفي علم أصول الفقه . أما الاستعارة التي هي أشرف أنواع المجاز فإنها مقدمة على الإضمار ، ولا سيما ونحن في علم البيان الذي الاستعارة فيه هي الأصل . وهم مجمعون على أن الاستعارة خير من الإضمار! » [2].

وهذا الذي ذكرته من تجويز الاستعارة لا يحتاج فيه لدليل . لأنه مجاز سائغ وكما يجوز أن نقول : جاءني أسد . نريد الاستعارة . يجوز أن نقول : زيد أسد . وهذا قياس جلي »[3].

وقفة مع هذا الكلام :

إن ما احتج به السبكي من كلام علماء أصول الفقه لاوجه له هنا ، لأن علم أصول الفقه وظيفته استنباط الأحكام من كليات القواعد التي يضعونها ، ولما

---

(١) شروح التلخيص ـ عروس الأفراح ـ ٢٩٨/٣ .

(٢) المصدر السابق ـ ٢٩٩/٣ .

(٣) المصدر السابق ـ ٣٠٠/٣ .

كان مدلول الاستعارة من حيث الربط بين الطرفين أقوى من دلالة التشبيه . فمن المقبول في أصول الفقه حمل الكلام على الاستعارة لأن مؤداها الاتحاد التام بين الطرفين ، وهذا أحوط في مجال تقرير الأحكام إباحة وحظراً . والأخذ بالأحوط أولى .

أما ما حكاه من إجماع البيانيين على أن الاستعارة خير من الإضمار . فهذا مصروف إلى كون المجاز ـ دائماً ـ أبلغ من الحقيقة من حيث هما مجاز وحقيقة لا من حيث أن كل استعارة أبلغ من كل تشبيه . فإن لكل منهما مقاما مناسباً ترد فيه . ولو كان الأمر كما قال لوجب أن لا يكون في الكلام البليغ تشبيه ، ولأوثرت الاستعارة عليه . بل لما جاء في آي الذكر الحكيم تشبيه واحد . ولكنه بين جميع كل فنون البيان . وهو مع هذا مستوفى أبلغته لا فاضل ولا مفضول فيه ..

أن علماء البيان ليس لهم إجماع معروف على حمل كل تشبيه بليغ على الاستعارة بل جمهورهم ومحققوهم على أنه تشبيه بليغ وكفى . فأين هو الإجماع الذى حكاه السبكي؟!

أما إيراده : جاءني أسد ، وزيد أسد . على أن بين المثالين قياساً جليًّا . فإن ما ذكره مجرد قولين خاليين من كل قياس فضلاً من أن يكون جليًّا فجاءني أسد إذا لم تكن معه قرينة صارفة احتمل أن يفهم السامع أن الجائى أسد حقيقة .

وزيد أسد قصارى ما يفهم منه تشبيه زيد به أما أن يكون زيد ـ الإنسان ـ هو الأسد ـ الحيوان ـ فليس إلى ذلك سبيل فما أبعد ما قاله السبكي عن أي قياس .. ؟

جواز الحمل على الحقيقة شرط المجاز :

ويعود السبكي فينازع علماء البيان في اشتراطهم جواز الحمل على الحقيقة في المجاز ويعكس القضية عكساً فيقول :

« وحاصل كلام الزمخشري والسكاكي والمصنف ـ يقصد الخطيب

القزويني ـ ومن تبعهم أن نحو زيد أسد إنما لم يكن استعارة لامتناع حمل الكلام على الحقيقة . وأن من شرط الاستعارة إمكان حمل الكلام على الحقيقة في الظاهر ، وتناسى التشبيه ولا حاصل لما قالوه ، لأنا نقول : ليس من شرط الاستعارة صلاحية الكلام لصرفه إلى الحقيقة في الظاهر . بل لو عكس ذلك وقيل ، لابد من عدم صلاحيته لكان أقرب ، لأن الاستعارة مجاز لابد له من قرينة فإن لم تكن قرينة امتنع صرفه إلى الاستعارة وصرفناه إلى حقيقته . وإنما نصرفه إلى الاستعارة بقرينة . غير أن تلك القرينة تارة تكون معنوية حالية ، مثل : رأيت أسداً . وتارة تكون لفظية مثل : زيد ، مخبراً عنه بالأسد ، فإنه قرينة تصرف الأسد عن إرادة حقيقته »[1] .

والواقع أن تدافع بين ما قرره علماء البيان . وما قرره ابن السبكي لأنه نظر إلى غير الجهة التي نظروا إليها ، فصح ما قاله وما قالوه باعتباره اختلاف جهة المنزع .

فعلماء البيان إنما قرروا ذلك شرطاً في صلاحية الكلام للحمل على المجاز ابتداء . فجاءني أسد . صالح للحمل على المجاز لإمكان حمل أسد فيه على حقيقة معناه الموضوع له ، وزيد أسد صالح للحمل على المجاز لعدم إمكان صرف « أسد » إلى معناه الوضعي .

أما ابن السبكي فقد نظر إلى المجاز بعد ثبوت كونه مجازاً . فان جاءني أسد إذا قامت القرينة على صرفه إلى غير معناه الوضعي . صار مجازاً .

وبعد صيرورته مجازاً لا يصح حمله على المعنى الحقيقي . وهذا الذي يقرره ابن السبكي لا يخالفه فيه علماء البيان ، لأن كلامهم في تجويز المجاز ـ ابتداء ـ وكلام ابن السبكي منصب على المجاز بعد ثبوت مجازيته قطعاً .

وبناء على هذا فليس لابن السبكي حجة فيما ذكر وإن كان صحيحاً . والحق مع علماء البيان في إدخالهم : جاءني أسد في المجاز ، وإبقائهم : زيد أسد في دائرة التشبيه .

---

(١) شروح التلخيص ـ عروس الأفراح ـ ٢٩٩/٣ .

وقوع المشبه خبراً :

وينتقل ابن السبكي فينازعهم في أصل آخر من أصولهم ، وهو حمل الكلام على التشبيه إذا وقع المشبه به خبراً عن المشبه ، فيقول :

« ليس كل ما وقع خبر مبتدأ يمتنع فيه حمله على الحقيقة . فإنك إذا قلت : هذا أسد . والذى في داري أسد ، ونحو ذلك مريداً زيد ، فقد وقع الأسد خبر مبتدأ ، ومع ذلك لا يمتنع حمله على حقيقته . فكأن ينبغي أن يسمى استعارة . فالمعنى الذى قالوه لا يستمر لهم في كل خبر مبتدأ . إن العلة التي ذكروها بعينها موجودة في الصفة التي لا تصلح أن تجري بالحقيقة على موصوفها نحو رأيت بحراً ، ومررت بزيد البحر ، ومع ذلك هو عندهم استعارة لا تشبيه : لأنه ليس في حكم الخبر . وحاصله أن ما ذكروه لا يطرد ولا ينعكس .. »[1] .

ابن السبكي يأخذ على علماء البيان ـ هنا ـ مأخذين :

أحدهما : ليس كل مشبه به وقع خبراً عن المشبه يمتنع حمله على الحقيقة . وهذا ينافي أصلهم الذي قرروه . ويستدل على هذا بمثالين أحدهما : هذا أسد ، **والثاني** : الذى في داري أسد . والمشبه في المثالين رجل . وقد أصاب ابن السبكي في هذا التمثيل من جهة ، وأخطأ من جهة أخرى !

فالجهة التي أصاب فيها أن السامع قد يتوهم عند خلو هذا الكلام من القرينة أن المشار إليه في المثال الأول ، والموصول في المثال الثاني أسد حقيقة والجهة التي أخطأ فيها أن هذا التوهم حاصل من اشتراك اسم الإشارة والموصول في الدلالة على الرجل والأسد معاً . فليس هذا أسد ، والذي في دارى أسد كفؤاً لزيد أسد ، والرجل أسد . فالدلالة هنا خاصة وفيما ذكره هو عامة في الرجل والأسد . فإن قامت قرينة بين يدى الكلام بأن كانت الإشارة إلى رجل معين امتنعت إرادة الحقيقة . وهو مقصد علماء البيان .

فابن السبكى وإن كان قد أصاب في التمثيل فلم يصب في إقامة الدليل .

---

(١) شروح التلخيص ـ عروس الأفراح ـ ٣/٣٠٠ .

المأخذ الثانى : إن علة منع الحمل على الحقيقة موجودة في الصفة كما هي موجودة في الخبر . وعلماء البيان لم يقيموا شأناً للصفة مثل : رأيت رجلاً بحراً ، ومررت بزيد البحر . فالبحر في المثالين يمتنع حمله على الحقيقة وهو عند علماء البيان استعارة ـ هكذا يقول ـ وكان ينبغى أن يكون تشبيهاً لعدم صحة الحمل على الحقيقة!

وهذا مردود على ابن السبكى . فعلماء البيان لم يقولوا إنه استعارة ولعل ابن السبكى ألزمهم بهذا القول لأنهم خصوا التشبيه بالخبر والحال ولم يذكروا الصفة . وهو مردود من وجهين :

أحدهما : إن النص على الحال وإعطاءها حكم الخبر مغن عن النص عن الصفة ، لأن الحال صفة في المعنى .

وثانيهما : أن أول من صرح بهذه القاعدة هو الإمام عبد القاهر ثم تابعه علماء البيان . وهو وإن كان لم ينص على الصفة في الحمل على التشبيه وقصر النص على الخبر وما نزل منزلته . فهو كذلك لم يذكر الصفة في جانب الحمل على الاستعارة بل قال بالحرف الواحد :

« .. هذا حكم لا يكون إلا إذا كان الاسم في منزلة الخبر من المبتدأ ، فأما إذا لم يكن ، وكان مبتدأ بنفسه أو فاعلا أو مفعولا ، أو مضافاً إليه فأنت واضع كلامك لإثبات معنى آخر غير ما هو معنى الاسم له »[1] فعبد القاهر يخص الحمل على الاستعارة إذا وقع المشبه به مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا أو مضافاً إليه ، ولم يذكر معها الصفة فلا وجه لاستنتاج ابن السبكى .

وفى المثال الأول الذى ذكره ابن السبكى : رأيت رجلا بحراً . فبحراً حال لأن الرؤية بصرية . فهذا المثال داخل في القاعدة التى تختص بالحمل على التشبيه .

---

(١) أسرار البلاغة ص ٢٨٤ .

أما المثال الثانى : مررت بزيد البحر . فهو صفة قطعاً . وهو تشبيه وليس استعارة أي : الذى هو كالبحر ، وإنما يكون استعارة لو كان التركيب : مررت بالبحر مريداً رجل واسع الكرم . ولهذا ما يقويه من كلامهم .

فقد حملوا قول الشاعر :

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء

على التشبيه مع أن الكلام عند التحقيق من باب إضافة الصفة للموصوف . أي شعاع الأصيل الذهب : يعنى الذى هو كالذهب . وكذلك يقال في لجين الماء : الماء للجين . لأن الصورتين عندهم من التشبيه المؤكد[1] .

وعلى هذا فإن علماء البيان يعاملون الاسم المشبه به الواقع صفة للمشبه معاملة ما وقع خبراً عنه . فليس لابن السبكى دليل مقبول على منازعة علماء البيان في هذا الأصل؟!

مبنى التشبيه البليغ :

ونازع ابن السبكى علماء البيان في مبنى التشبيه البليغ نفسه ومعلوم أن التشبيه البليغ هو ما حذفت فيه الأداة . ومع هذا الحذف فإنهم يلحظون تقديرها .

وابن السبكى يعترض على التسمية أصلا ، وعلى ملاحظة الأداة بعد الحذف تبعاً . أما اعتراضه على التسمية فإن البلاغة هي الاستعارة فكيف يقال : تشبيه بليغ ، والاستعارة أبلغ منه .

وأما اعتراضه على ملاحظة الأداة بعد حذفها فلأن التشبيه لا يكون بليغاً إلا بجحد الأداة رأساً . وتقديرها ـ عنده ـ ينافى مبدأ البلاغة الذى قرروه[2] .

وكلامه ـ هنا ـ قابل للمناقشة . فمبدأ التسمية صحيح ، لأن بلاغة التشبيه البليغ منظور فيها إلى صور التشبيه الأخرى . ولا تأثير لهذه التسمية على أبلغية الاستعارة ، لأنها ليست تشبيهاً بالمعنى الاصطلاحى .

---

(١) شروح التلخيص ٤٦٥/٣ .

(٢) شروح التلخيص عروس الأفراح ٣٠٢/٣ .

والغريب أن ابن السبكى نفسه قد أشار إلى هذه الحقيقة ومع هذا فهو متمسك برأيه[1] .

ولا وجه له ـ كذلك ـ في أخذه تقدير الأداة مع الحكم ببلاغة التشبيه ، لأن بلاغته مستفادة من الصورة اللفظية الظاهرة كما يقول ابن يعقوب المغربى[2] .

وإلى هنا تنتهى ملاحظاتنا على منازعة ابن السبكى علماء البيان في بعض الضوابط الفنية . وتبقى لنا معه جولة حول التصيدات أو الشواهد التى تلقفها مع أقوال العلماء لنصرة رأيه . وقد جمع بين الشواهد الشعرية وغير الشعرية .

تصيدات ابن السبكى :

ويحسن بنا ـ ابتداء ـ أن نشطر الحديث عنها شطرين :

أحدهما : خاص بالشواهد غير الشعرية .

والثانى : خاص بالشواهد الشعرية . فلنمض على هذا النهج :

أولاً : الشواهد غير الشعرية :

ويأتى في مقدمة هذه الشواهد ما ذكره من الآيات الكريمة ذاكراً أقوال العلماء فيها . ومن ذلك :

يقول ابن السبكى :

« ثم إن المصنف وكل من تكلم في قوله تعالى : ﴿ **فَجَعَلْنَـٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ** ﴾ (يونس:٢٤) . وقوله : ﴿ **فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَـٰحُ** ﴾ (الكهف:٤٥) : جعل حصيداً وهشيما استعارة . وهو يناقض قولهم أنه إذا وقع المشبه به خبراً أو حالا يكون تشبيهاً . وقد جعل الرمانى وغيره من الاستعارة : ﴿ **وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً** ﴾ (الإسراء:٥٩) . مع أن مبصرة حال ، وجعل الرمانى والزنجانى والإمام فخر الدين منه ـ أي من الاستعارة ـ قوله تعالى :

---

(١) شروح التلخيص عروس الأفراح ٣٠٢/٣ .

(٢) شروح التلخيص مواهب الفتاح جـ٤ .

﴿ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴾ (الأحزاب:٤٦) وإن كان حالا ثم ليت شعرى كيف يصنعون بالإخبار بالمصدر نحو زيد ضرب هل يقدرون على أن يقدروا : مثل ضرب . وذلك لا سبيل إليه لوضوح فساده وبعده عن المقصود من الإخبار بالمصدر ...».

ومما يرد عليهم ما ذكره النحاة عن آخرهم في نحو : زيد زهير شعراً فإنه لا يوافق ما قالوه . بل يشهد لما قلناه من أنه استعارة . ومما يدل على ما قلناه قول الزمخشرى في قوله تعالى : ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ (البقرة:٢٢٣) وهذا مجاز[١] .

إن هذه المثل التى ذكرها هي من باب التشبيه وإن خلطها قوم بالاستعارة . لأن طرفى التشبيه فيها مذكوران . وتقدير الكلام في الآيتين الأوليين : فجعلناها كالحصيد ووجه الشبه هو الذبول والهلاك بعد الاخضرار والنماء . أما «مبصرة» في الآية الثالثة فهى صفة لموصوف محذوف تقديره : آية مبصرة . فإذا جعلنا مبصرة استعارة فالمشبه فيها هو ظهور الآية ، ويؤيد هذا قراءة من قرأ : مبصرة . بفتح الصاد .

أما الآية الرابعة ﴿ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴾ (الأحزاب:٤٦) فقد صرَّح الخطيب في الإيضاح[٢] بأنها من التشبيه البليغ المحذوف الأداة .

أما الإخبار بالمصدر فطريقه معروف وهو المبالغة . والمبالغة تجوز الحمل على غير ما هو له فلا حاجة إلى تقدير مضاف ولا إلى أداة تشبيه .

أما قوله : زيد زهير شعراً . فما أبعده عن الاستعارة لذكر ثلاثة أركان من أركان التشبيه : المشبه : زيد . والمشبه به : زهير . ووجه الشبه : شعراً . وكان حريًّا بابن السبكى أن ينفى الاستعارة عن هذا المثال لأنه ينقص من قيمتها البيانية ولو جاز حمله على الاستعارة لما كانت الاستعارة فيه أبلغ من التشبيه لاستوائها في الصورة اللفظية وفى درجة المبالغة!

---

(١) شروح التلخيص عروس الأفراح ٤/٣٠٠.

(٢) الإيضاح ـ ص ١٤٩ .

أما ما ذكره من تفسير الزمخشرى : ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ (البقـرة:٢٢٣) بالمجاز فهو محسوب على الزمخشرى في الخلط . وليس مصيباً فيه .

ومما ذكره ابن السبكى قوله تعالى : ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ (الأحزاب:٦) مستدلا بأن بعض علماء البيان قال : إن أمهاتهم استعارة . وأمر التشبيه في هذه الآية ظاهر لا يحتاج إلى كشف . فلا عبرة بقول من قال إنه مجاز ثم ساق أمثلة أخرى منها قوله عليه السلام : النساء حبائل الشيطان . والشباب شعبة من الجنون ، والمؤمن مرآة أخيه . وقول أسنده إلى على رضى الله عنه وهو : السفر ميزان القوم . مدعياً أن هذه المثل استعارات وليست تشبيهات .

ولعل الذى حسّن عنده هذا الادعاء صعوبة تقديره الأداة ـ كما صنع عبد القاهر من قبل . على أن لنا رأياً سنشير إليه في ختام هذه الدراسة في مثل هذه الصور التى يصعب فيها تقدير الأداة فيتخذ بعض الباحثين من تلك الصعوبة مدرجاً للقول بالمجاز فيها ، مع ما في هذا القول من إهدار للأصول التى وضعها جمهور البيانيين .

ويبدو أن ابن السبكى يبيح لنفسه ما يحظره على غيره . فقد تعقب الأمثلة التى ذكرها عبد القاهر نافياً أن تكون تشبيها . مثل : أسد دم الأسد الهزبر خضابه . وجوّز ابن السبكى إطلاق التشبيه عليها وإظهار الأداة . وسيأتى هذا قريباً إن شاء الله . فكان حريًّا أن يجرى بحثه على مقياس واحد ولكنه لم يفعل .

هذا فيما يتعلق بالشواهد غير الشعرية . أما الشواهد الشعرية فقد جمع فيها بين شواهد الإمام عبد القاهر . وشواهد أخرى . وذلك على النحو الآتى :

أولاً ـ شواهد الإمام عبد القاهر :

شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والكسوف صدوده

استشهد ابن السبكى بهذا البيت على أن عبد القاهر جوّز إطلاقه مع أن السامع لا يمكنه صرفه إلى حقيقته وهو موافق لما اختاره ابن السبكى . ثم عاد فنقد مذهب عبد القاهر فيه بأن الأداة لا يمكن دخولها إلا بتغيير صورة اللفظ فقال : إن فيه نظراً لجواز أن يقال : هو كبدر يسكن الأرض ، ويكون المشبه به خياليًّا لا حقيقيًّا مثل تشبيه فحم فيه جمر ببحر من مسك موجه ذهب[1].

أسد دم الأسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد

استشهد ابن السبكى بهذا البيت ويقول عبد القاهر فيه بأنه يقتضى أن يكون موجباً للاستعارة لا مجرد مجوز . ثم نقده فقال : ما المانع أن يقال هو كأسد دم الهزبر خضابه . فيكون المشبه به أسداً بهذه الصفة . ولا بدع في جعل فرد من أفراد الأسد بلغ إلى أن صار دم غيره من الأسود خضابة[1].

وبدر أضاء الأرض شرقاً ومغرباً وموضع رحلى منه أسود مظلم

استشهد ابن السبكى بهذا البيت على صحة ما قاله عبد القاهر فيه في بعض الوجوه وهو كون التشبيه لا معنى له فيه . ثم نقده فقال : إن ما ذكره واضح ولكنه لا يصل إلى درجة استحالة تقدير الأداة . وما المانع أن يكون المشبه به بدراً بهذه الصفة على أن يكون خياليًّا[2] .

ثانياً ـ شواهد لم ترد عند عبد القاهر :

ومما استشهد به من الشعر ولم يرد عند الإمام عبد القاهر قول الأخطل :

وشارب مربح بالكأس نادمني لا بالحصور ولا فيها بسآر

ووجه الاستشهاد أن الزمخشرى ذكر هذا البيت عند تفسيره لكلمة «حصوراً» الواردة في قوله تعالى من سورة آل عمران : ﴿ **أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ مُصَدِّقَۢا بِكَلِمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدٗا وَحَصُورٗا وَنَبِيّٗا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ** ﴾ (آل عمران:٣٩)

---

(١) شروح التلخيص ـ ٣٠٢/٣ .

(٢) نفس المصدر ـ ٣٠٣/٣ ـ وانظر : الأسرار صفحات ـ ٢٨٦-٢٨٨ .

والحصور ـ كما قال ـ هو الذى لا يقرب النساء أو الـذى لا يلعـب الميسـر ثـم ذكر الزمخشرى البيت السابق وقال بعده :

« فاستعير ـ أي الحصور ـ لمن لا يدخل في اللعب»[1].

فتصيد ابن السبكى قول الزمخشرى هذا وقال معلقـاً عليـه : « فإمـا أن يريـد أن الحصور في الآية استعارة ، فقد جعل الحال استعارة . أو يريـد أن الحصـور في البيت استعارة فقد جعل خبر المبتدأ استعارة . وهو ـ أي الزمخشرى ـ يـرى أن زيد أسد تشبيه»[2].

والحق أن ليس لابن السبكى حجة فيما ذكر . سواء أراد الزمخشرى حصوراً التـى في الآيـة ، أو الحصـور الـذى في البيـت . لأن هـذه الكلمـة « حصـوراً والحصور» مستعارة لمن لا يدخل في لعب الميسر . وليست مسـتعارة ليحيـى عليه السلام ، ولا للمبتدأ الذي خبره الحصور في البيت . وإنما كان يفيـده قـول الزمخشرى لو كان حصوراً في الآية مستعاراً لصاحب الحـال الـذى هـو يحيـى عليه السلام ، أو كان الحصور في البيت مستعاراً للمبتدأ .. ؟

واستشهد ـ كذلك ـ بقول ذى الرمة :

فلمـــا رأيـــت الليـــل والشـــمس حية حياة الذى يقضى حشاشة نـــازع

ووجه الاستشهاد به أن ابن رشـيق في العمـدة قـال إن « حيـة» في والشـمس حية . استعارة[3].

ولا حجة له فيه ـ كسابقه ـ لأن كلمة « حية» ليست مستعارة للشمس بـدليل وجود الشمس في الكلام . وإنما المستعار له هو « الظهـور» فالشـاعر يريـد أن يقـول : إنـه رأى الليـل في حالـة ظهـور الشـمس ذلـك الظهـور المقيـد بحالـة

---

(١) الكشاف ٤٢٨/١ .

(٢) شروح التلخيص ، عروس الأفراح ٣٠٠/٣ . وقصده من هذا أن الزمخشرى لم يلتـزم بالقاعدة التى وضعها علماء البيان وهو واحد منهم .

(٣) المصدر السابق ص ٣٠٠ .

المتحضر الذى ينازع سكرات الموت . أي والشمس ظاهرة . فاستعار الحياة للظهور ثم اشتق من الحياة حية بمعنى ظاهرة . وهى استعارة تصريحية تبعية . ويجوز أن تكون الاستعارة مكنية ، حيث شبه الشمس بكائن حى . فحذف المشبه ورمز له بشىء من خواصه وهو الحياة . ويكون قوله بعده : حياة الذى يقضى حشاشة نازع ترشيحاً للاستعارة لأنه من ملائمات المشبه به . وإنما كان يفيده قول ابن رشيق لو كان « حية » قد استعير للشمس نفسها . ولا قائل به؟!

ومثل هذا في التوجيه المثال الذى ذكره ابن السبكى وهو : الحال ناطقة بكذا من حيث إن الخطيب قال في الإيضاح إنه استعارة .. نعم إنه استعارة كما قال الخطيب وغير الخطيب . ولكن لا دليل فيه لابن السبكى ، لأن الخبر هنا « ناطقة » ليس مستعاراً للمبدأ . بل هو مستعار للظهور أو قوة الدلالة وكونه استعارة تصريحية تبعية ، أو استعاره مكنية على نحو ما تقدم في « والشمس حية » جائزة . كان المعنى في الحالتين لا يخرج عن وصف الحال بقوة الدلالة على موضوعها .

ونكتفى بهذا القدر من أدلة ابن السبكى ومناقشتها ، فقد ظهر مما عرضنا له أن ما ذكره وإن خاله نافعاً له في دعم مذهبه فهو موضوع للنقد والرد . وليس الذى أهملناه من أدلته بأقوى من الذى ناقشناه أو بأكثر منه . فما أهملنا من أدلته إلا القليل ، لأن في ما عرضنا له غناء عنه .

وأنت ترى أن ابن السبكى يعول كثيراً على أقوال أبداها بعض العلماء حيث أطلقوا الاستعارة على ما هو تشبيه بحسب القواعد والأصول . وتلك الأقوال لا تصلح لأن يقام عليها مذهب ، مادامت مخالفة لما تقرر في هذا الشأن .

وبقى أن ننتهى إلى رأى في هذا الخلاف بعد أن تتبعنا منشأه وتطوره وأسباب ذلك التطور ، والأدله التى اعتمد عليها كل فريق على تقرير مذهبه ، على النحو الذى فصلنا القول فيه .

خلاصة ما نرى :

عرضنا ـ فيما تقدم ـ جذور المشكلة بدءاً من القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى ، وانتهاء بما استقر لدى شراح التلخيص ، وغيرهم . وقد أوردنا في هذه الدراسة جميع المذاهب والآراء التى أدلى بها أصحابها في توجيه المسألة . وعلمنا أن الأساس في كل هذه الآراء هو ما كتبه الإمام عبد القاهر الجرجانى في كتابيه الأسرار والدلائل ـ فيما عدا رأياً واحداً بان لنا ضعفه السندى فضلا عن ضعفه الموضوعى . وقد تابعنا نشء الفكرة في نقد الإمام عبد القاهر ، وتطورها لديه ، وعرفنا أسباب ذلك التطور ووقفنا على أظهر آراء الإمام في الموضوع وهو أن مثل : « زيد أسد » من كل تشبيه حذفت أداته ووجهه . إنما هو تشبيه لا استعارة . وقد أقام الإمام عبد القاهر كل ما يلزم لتأصيل هذا المذهب من طبيعة النصوص أنفسها ، ومن القواعد التى وضعت لضبط الفنون البلاغية والتفرقة بينها ، ومن الرجوع إلى المدلول اللغوى لمعنى الإعارة ، أو الاستعارة ، ومن الاعتماد على العادة والعرف في تحقيق هذا المعنى ولولا أن نصوصاً بعينها وقفت في طريق الإمام ، وهى نصوص معدودة ، ما كنا نظن أن الإمام سيتحول عن الرأى الأظهر الذى ارتآه . ولكن احترام الإمام لظواهر النصوص جعله يتحول تحولا تدريجيًّا عن الرأي الأظهر الذى رآه وتبعاً للصعوبة النصية التى كان يحسها الإمام عبد القاهر جاء حكمه على النصوص متناسباً معها . فزيد أسد هو تشبيه ويجوز ـ على قلة ـ حمله على الاستعارة ـ لأن صعوبة ، زيد أسد هي أضعف الصعوبات التى اعترضت طريق الإمام رحمه الله أما هو بحر من البلاغة . وشمس تألق . فلما كانت صعوبتها أقوى من صعوبة زيد أسد كانت الصورة فيها إلى الاستعارة أقرب منها إلى التشبيه . وقد زادت صعوبة النص ـ عنده ـ حدة في قول الشاعر : أسد دم الأسد الهزبز خضابه . فقال الإمام إن أمر التشبيه فيها قد اختل . وآثر إطلاق الاستعارة عليها لاختلال أمر التشبيه كما نفى التشبيه والاستعارة معاً في قول البحترى « وبدر أضاء » لأن الصعوبة النصية فيه قد بلغت المدى .

وقول الخنساء : فإنما هي إقبال وإدبار لم يصح عند الإمام أن الكلام على حذف مضاف ولا على تقدير أداة تشبيه ، ولا هو مجاز في كلمتى الإدبار والإقبال . وأخذ يبحث له عن تخريج مناسب ، لأن حمل الإقبال . والإدبار على الذات لا يجرى على الحقيقة فسلكه في المجاز الحكمى . ففيه أسند إلى ضمير الناقة «هى» ما ليس هو له . الإقبال والإدبار .

وبهذا فتح الإمام عبد القاهر الطريق أمام من جاء بعده ممن دار في فلكه إما موافقاً مطلقاً أو موافقاً مع التعديل أو مبالغاً في الرأى . فالخلاف كله يرجع إلى الأسس التى وضعها الإمام عبد القاهر ، لم يشذ عنه إلا ذلك الرأي الذى عزاه العلوى إلى أبى هلال ، وابن سنان ، والآمدى . وقد علمنا ضعفه فيما تقدم .

أما جملة الأسباب التى خرجت بالتشبيه البليغ إلى الاستعارة فهى لم تخرج عما يأتى :

عند الإمام عبد القاهر كان السبب هو احترامه للنصوص من حيث إبقاؤها في التفسير على ما هو عليه في المفسر ـ فزيد أسد جوز فيه الاستعارة لأن تفسيره : زيد كأسد . ودخول الأداة على اسم الجنس النكرة مستقبح لسقوط معناه . ولو كان الإمام يجوز في التفسير أن يكون زيد كالأسد لما رضى بالتشبيه فيه بديلا . ولكن ذلك عنده لم يجز . وهكذا سلك في النصوص الأخرى التى حملته حملا على التحول عن الرأى الأظهر الذى ارتآه .

أما عند غير عبد القاهر فقد كان السبب المبالغة في بعض آرائه كما فعل السعد حين جزم بأن زيد أسد استعارة قولا واحداً وليس تشبيهاً . وراح السعد ـ بعد ذلك ـ يحمل النص ما ليس من طبعه ، فسيتكره اللغة والذوق معاً على قبول مذهبه .

ويأخذ ابن يعقوب المغربى طريقاً وسطاً . فتارة يدافع عن مذهب السعد ، وتارة ينتصر للقواعد العامة التى وضعت للتفريق بين التشبيه والاستعارة . فجاء مذهبه وسطاً وهو جواز الأمرين التشبيه والاستعارة في مثل : زيد أسد .

أما ابن السبكى فقد اعتمد على نقض بعض المصطلحات الفنية ـ كما تقدم ـ وعلى خلط وقع فيه بعض العلماء . فرجع المجاز الاستعارى في موضوع البحث على التشبيه .

وكل هذه الأسباب ، سواء ما اعتبره الإمام عبد القاهر ، وما اعتبره غيره ، لا تصلح أساساً لإخراج زيد أسد وما شاكله من باب التشبيه إلى باب الاستعارة . وذلك لما يأتى :

أولا : لقد توزع الإمام عبد القاهر في مبدئه إبقاء النصوص على ما هي عليه وقد أشرنا من قبل أن كثيراً من الباحثين قالوا في زيد أسد . زيد كالأسد فلم يبقوا النكرة نكرة في التفسير كما هو نكرة في المفسر . بل إن الإمام عبد القاهر نفسه سلك هذا السلوك وهو في سعة من أمره . فقد قال في « هو أسد لم نقل استعار له اسم الأسد ، ولكن نقول شبهه بالأسد »[1] فلم يلتزم التنكير في التفسير تبعاً لوجوده في المفسر . وعلى هذا فلا مانع أبداً من تغيير بنية الكلام عند التفسير . وإذا استقر هذا فإن تحرجات الإمام عبد القاهر كلها التى حملته على التحول عن رأيه مشكلة لا يصعب حلها . بل ينبغى الإقدام عليها لأن القواعد الموضوعة للفرق بين الاستعارة والتشبيه أولى وأجدر بالالتزام .

ونلحظ أن الإمام عبد القاهر في تمثيله للصور التى دعته للخروج عن رأيه الأظهر لم يسبق مثالا واحداً فيه المشبه به مشتق غير جار على المشبه . فهل يا ترى نخص ـ بناء على هذا ـ تجويزه الاستعارة في بعض الحالات الخاصة بالتشبيه البليغ يكون المشبه به فيها جامداً . أسداً ، أو بدراً ، أو شمساً ، أو بحراً . أو سيفاً؟

ليس ذلك بمستنكر . فمثل قول الشاعر العتبى :

ولئن نطقت بشكر برك مفصحاً فلسان حالى بالشكاية أنطق

---

(١) الأسرار ـ ص٢٧٩ وانظر معها ص ٣١٣ من نفس المصدر .

فأنطق خبر مبتدأ وهو خارج عما قرره الإمام عبد القاهر من كونه تشبيهاً . وذلك لأن «أنطق» استعارة قولا واحداً . ولكنه ليس مستعاراً للسان الحال . بل لقوة الظهور والدلالة . ولذلك لم يذكر الإمام شيئاً من المشتقات في تمثيله لآرائه الخارجة .

ومن تحرجات الإمام كون الأمر إذا حمل على التشبيه أدى بنا إلى أن تشبه بشيء غير موجود . وهذا المبدأ هو الذى حمله على أن يخرج قول البحترى السابق :

وبدر أضاء الأرض شرقاً ومغرباً وموضع رحلى منه أسود مظلم

عن دائرة التشبيه وعن دائرة الاستعارة . أما التشبيه فلما مرّ من أن المشبه به على هذه الصورة غير موجود .

وأما الاستعارة فلأنها مبنية على التشبيه ولا تشبيه هنا . وهكذا وصلت حرمة ظواهر النصوص عند عبد القاهر ـ به ـ إلى طريق مسدود ولكن هذا التخرج الذى رآه عبد القاهر جاء مثله في أعلى درجات الكلام بلاغة وهو القرآن الحكيم في قوله تعالى : ﴿ **مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ** ﴾ (البقرة: ٢٦١).

فالمشبه به ـ صراحة ـ ولا وجود له فيما تراه الحواس . والإمام الزمخشرى بعد دفاعه عن وجوده سلم في النهاية وقال : «ولو لم يوجد لكان صحيحاً على سبيل الفرض والتقدير»[1] .

بل وأصرح منه في الجواز قوله تعالى في تشبيه صريح : «طلعها كأنه رؤس الشياطين» فمن من المخاطبين رأى الشيطان حتى يرى رأسه ومنه قول أمرئ القيس :

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى ومسنونة رزق كأنياب أغوال

---

(١) الكشاف ٣٩٣/١ .

ولم ير أحد الغول بل هو حيوان مفترض في الوهم وجوده . على أن الإمام نفسه خرّج تلك الشواهد التى ساقها على التخييل . إذن فحملها على التشبيه غير محظور .

إن الذى قرره الإمام عبد القاهر في آرائه الخارجة يتعارض إلى درجة التصادم بما قرره من فروق لا يختلف معه فيها أحد بين الاستعاره المحضة والتشبيه من كون المشبه في الاستعارة ساقط من البين ، ومن شرط أن ينتفع المستعير ـ المشبه ـ بكل ما للمعار ـ المشبه به . وهو حين خرج لم يبين لخروجه وجهاً بالنسبة لتلك الفروق التى ذكرها . فبدا متناقضاً ونفسه حين أنسته صعوبة النصوص قيمة تلك الضوابط .

ومهما يكن من أمر فإن التشبيه البليغ بمعزل عن الاستعارة . ولا يقدح في ذلك أن بعض الصور يصعب فيها تقدير الأداة . فعبد القاهر نفسه رأى في بعض الاستعارات أنه يصعب معها ظهور التشبيه فيها كاستعارة النور للعلم والإيمان ، والموت للجهل والكفر ، وهذه من الضرب الصميم الخالص عنده من ضروب الاستعارة حتى أن المجاز فيها قد اشتبه أمره بالحقيقة لكثرة ما تعورف من إطلاق النور على العلم والإيمان ، والموت على الجهل والكفر[1] . فما الذى يمنع إذن أن نبقى التشبيه البليغ الممتنع فيه ظهور الأداة على كونه تشبيهاً اصطلاحيًّا وهو الضرب الصميم الخالص من التشبيه ، منعت قوة الصلة فيه بين الطرفين من ظهور الأداة وفاء بحق المبالغة في الاتحاد بينهما . كما أن تلك الصلة القوية قد قربت بين مفهوم هذا التشبيه ومفهوم الاستعارة فاشتبه في ظاهر الحال بها وما هو منها وما هي منه .

يقول أبو الحسن حازم القرطاجنى :

« التشبيه بغير حرف شبيه بالاستعارة في بعض المواضع ، والفرق بينهما أن الاستعارة وإن كان فيها معنى التشبيه فتقدير حرف التشبيه لا يسوغ فيها .

---

(١) الأسرار ـ ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

والتشبيه بغير حـرف على خـلاف ذلك . لأن تقـدير حـرف التشبيه واجـب فيه .. »[1].

فالتقدير ـ دون الظهور ـ هو الواجب لا الظهور نفسه . وكلمة أخـيرة نقولهـا كمؤدى لكل ما تقدم :

إن التشبيه البليغ بكل صوره لا يرقى إلى درجة المجاز فضـلا عـن أن يكـون فيه استعارة لأن المجاز لابد فيه من النقل . ولا نقل في التشبيه البليغ سواء ذكـر المشبه صراحة أو حذف ونوى تقديره . وأى مذهب يخالف هذا مردود لما فيه من إهدار للقواعد والأصول التى ارتضاها المحققون من علماء هذا الفـن قـدماء ومحدثين . فالخروج عليها ليس بالهين ولا هو بمقبول ، والله أعلم .

* * *

(١) منهاج البلغاء ـ ص ٣٨٦ .

المراجع التي ورد ذكرها في هذه الدراسات :

١- أسرار البلاغة	عبد القاهر الجرجاني
٢- البديع	ابن المعتز
٣- البلاغة القرآنية	الدكتور أبو موسى
٤- البيان والتبيين	الجاحظ
٥- حاشية الدسوقي	
٦- حاشية السيد الشريف الجرجاني	
٧- الحيوان	الجاحظ
٨- دلائل الإعجاز	عبد القاهر الجرجاني
٩- شر الفصاحة	لابن سنان الخفاجي
١٠- الصناعتين	لأبى هلال العسكري
١١- الطراز	للعلوي
١٢- عروس الأفراح	لابن السبكي
١٣- الكشاف	للزمخشري
١٤- المختصر	للسعد
١٥- المطول	للسعد
١٦- المفتاح (مفتاح العلوم)	لأبي يعقوب السكاكي
١٧- منهاج البلغاء	لحازم القرطاجني
١٨- الموازنة	لأبى القاسم الآمدي
١٩- مواهب الفتاح	لابن يعقوب المغربي
٢٠- نقد النثر	لقدامة بن جعفر
٢١- نقد الشعر	لقدامة بن جعفر
٢٢- الوساطة	للقاضى الجرجاني
٣٢- الإيضاح	للخطيب القزويني

الفهرس

الموضوع	الصفحة
* تقديم	٣-١٤
تقسيم التشبيه باعتبار ذكر الأركان وحذف بعضها ـ اسم كل قسم وسبب التسمية ـ أى تلك الأقسام أبلغ؟ ـ اختلاف البلاغيين والنقاد حول التشبيه البليغ ـ القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني يضع النواة. موقف ابن المعتز وقدامة ـ الإمام عبد القاهر يشعب البحث.	
* الإمام عبد القاهر والتشبيه البليغ	١٤-٤٢
مدخل لإبداء الرأي . حالتان لكل منهما حكم ـ رأى ثان للإمام عبد القاهر ـ منزع الرأي عنده ـ رأي ثالث للإمام عبد القاهر وسببه ـ رأي رابع للإمام عبد القاهر ـ اعتراض على هذا الرأي ـ رأي خامس للإمام عبد القاهر وسببه. عبد القاهر ينتهي إلى طريق مسدود ـ رأي سادس للإمام عبد القاهر ـ سبب تحول الإمام عبد القاهر في من جاء بعده. الزمخشري ـ السكاكي ـ الخطيب القزويني ـ الرازي ـ ابن الأثير ـ العلوي . وقفتان مع كل من ابن الأثير والعلوي .	
الرأي السابع	
* القول بأنه استعارة مع التوسع في حدها	٤٣-٥٢
ضابط هذا الرأي ـ مؤداه ـ إشارة الخطيب إليه ـ العلوي يسند هذا الرأي إلى الآمدي وأبي هلال وابن سنان الخفاجي ـ موقف أبي هلال من هذا الرأي ـ موقف ابن سنان منه ـ ابن الأثير أول من أثار هذه الشبهة ـ خلاصة كلام الآمدي ـ موقف ابن الأثير من هذا	

الكلام ـ موقف ابن الأثير من أبي هلال العلوي انساق وراء ابن الأثير ولم يحرر المسألة فكان الخلط .

الرأي الثامن

* القول بأنه استعارة مع عدم التوسع فى حدها ٥٣-٥٩
الفرق بين هذا الرأي والرأي الذي تقدم . الرأي وصاحبه نصر السعد في المختصر ـ أدلته ـ نصه في المطول. النقد الذي وجه لمذهب السعد إضافة جديدة للنقد .

الرأي التاسع

* القول بجواز الأمرين على حد سواء ٦٠-٦٢
* قيمة هذا الرأي ٦٢

الرأي العاشر

* القول بأنه تشبيه أو استعارة ، مع ترجيح الاستعارة ٦٣
* جواز الحمل على الحقيقة شرط المجاز ٦٥
* وقوع المشبه خبرا ٦٧
* مبنى التشبيه البليغ ٦٩
* تصيدات ابن السبكي ٧٠
شواهد للإمام عبد القاهر ـ شواهد لم ترد عند عبد القاهر ٧٢-٧٥
* خلاصة ما نرى ٧٦
* المراجع ٨٢
* الفهرس ٨٣